

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
شعبة: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: ادارة محلية



ية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم:

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالب:

- عزوق صلاح الدين

تحت عنوان:

الادارة الالكترونية في مؤسسة البلدية ودورها في خلق الثروة
- دراسة حالة بلدية برج زمورة -

رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	خوجة اسامة
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	حريزي زكرياء
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	برادشة فريد

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ملحق بالقرار رقم 1082... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): ..عزوق صلاح الدين... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .. طرابلس
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 401418372 والصادرة بتاريخ 2022/04/14
المسجل(ة) بكلية / معهد الجغرافيا والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: ..الأثر الاقتصادي في مؤسسة البلدية ومجورها في تحفيز المشروعات
وإساسة حالة بلدية برج حمرة ..
أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/06/20

توقيع المعني (ة)

شكر و عرفان

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

فالشكر الأول والدائم لله سبحانه وتعالى، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضا ولك الحمد على كل حال، الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل

المتواضع، فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون ان هذا العمل خالصا لوجهك الكريم، والصلاة

والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

اتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المحترم " حريزي زكرياء " الذي أشرف على هذه المذكرة ولم

يبخل بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوننا في إتمام هذه المذكرة، فقد كان نعم المشرف

والموجه فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما لا ننسى الأستاذة الكرام أعضاء اللجنة الموقرة.

الإهداء

إلى من كانت عوناً وسنداً لي طيلة حياتي للمضي قدماً وبلوغي ما أنا عليه الآن "أمي الغالية"
أدامها الله.

إلى من تغمده الله وهو تحت الثرى وأسكنه فسيح جنانه "والدي الحبيب" رحمة الله عليه.
إلى زوجتي وإلى ابنائي حفظهم الله: هبة الرحمن، أسراء، والكتكوت الصغير محمد الأمين.
إلى إخوتي وإخواتي سندي، إلى كل أصدقائي وزملائي في الجامعة وإلى كل من قدم لي الدعم
ولو من بعيد لإتمام هذا العمل.

إلى كافة الأساتذة الكرام الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي والذين لهم علي الفضل الكبير في
وصولي لهذه المرتبة من العلم، وأختص بالذكر أستاذي الكريم "حريزي زكرياء" حفظه الله
وأعضاء اللجنة المناقشة الأفاضل.

صلاح الدين عزوق

خطة البحث :

مقدمة :

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول : مفهوم الإدارة الالكترونية

المبحث الثاني : الإدارة الالكترونية (أسباب التحول ، والمتطلبات والمعوقات)

المبحث الثالث : مفهوم خلق الثروة

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (دراسة حالة بلدية برج زمورة).

المبحث الأول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : عرض وتحليل ومناقشة النتائج

المبحث الثالث : الاستنتاجات والاقتراحات

الخاتمة :

قائمة المراجع :

مقدمة

مقدمة:

في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة الحاصلة تزداد أهمية استخدام تكنولوجيات المعلومات يوما بعد يوم، حيث شهد العالم في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تطورا هائلا في تكنولوجيات المعلومات والشبكات الالكترونية وخاصة بعد ظهور شبكة الانترنت، فأصبحت تكنولوجيا المعلومات والشبكات الالكترونية إحدى الركائز المهمة في الإدارة الحديثة، كما تعد الإدارة الالكترونية من ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث، حيث أدت التطورات في مجال الاتصالات وابتكار تقنيات اتصال متطورة إلى التفكير الجدي من قبل الدول والحكومات على الاستفادة من منجزات الثورة التقنية باستخدام الحاسوب وشبكات الانترنت في إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة إلكترونية، تسهم بفاعلية في حل العديد من المشكلات التي من أهمها التزاحم والوقوف لطوابير طويلة أمام الموظفين في المصالح والدوائر الحكومية، فضلا عن تجنب الروتين والوساطة وغيرها من العوامل التي تقف حائلا دون تطور النظم الإدارية الحالية.

وهذا ما يتجلى من خلال أهمية ودور الإدارة الالكترونية في خلق الثروة على مستوى الجماعات المحلية ونخص بالذكر خلق الثروة المالية، وهذا بغية قيام الجماعات المحلية بتمويل مختلف نفقاتها لتلبية حاجيات ومتطلبات مواطنيها وتمويل برامج التنمية المحلية، والتي يلزمها تحصيل موارد كافية تتوافق مع نفقاتها العامة

كما يشكل موضوع خلق الثروة تحديا كبيرا للجماعات المحلية والمتمثلة في البلدية والولاية عبر التراب الوطني، كما أنها تعتبر عملية ديناميكية تفاعلية بين

الجهاز العمومي بمختلف مكونات الجماعات المحلية، وتعتبر أحد أهم أساليب تنظيم الدولة وتحقيق اللامركزية بتوزيع الوظيفة الإدارية بين الهيئات المركزية وأجهزة تنفيذية محلية. وان المتتبع للمسار التنموي الجزائري يلاحظ أنه مر بعدة تغيرات وتحولات كانت كلها تهدف لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية بتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية، وقد سعت الجزائر إلى إعادة النظر في الجهاز الإداري والسياسي لتجاوز مختلف الأزمات، وذلك لمواجهة التحديات والاختلالات الحاصلة، وبالتالي فقد أصبح الهدف الأسمى لكل الجماعات المحلية هو إحداث عملية تنمية عن طريق خلق الثروة على المستوى المحلي دون الاعتماد على الدعم المركزي، لذلك منح المشرع الجزائري الشخصية المعنوية للجماعات المحلية في نطاقها الإقليمي والتي تتمتع بالذمة المالية والاستقلالية، والتي يكون تعيينها عن طريق مجالس محلية منتخبة تخضع للرقابة حسب النصوص القانونية، وأن الحصول على هذه الامتيازات أدى إلى تثمين ممتلكاتها ولقيت اهتماما كبيرا من طرف السلطات بوضع آليات ووسائل تساعد في خلق الثروة المحلية منها القانونية والمالية الإدارية والتقنية لدفع عجلة التنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من الموضوع، لا سيما بعد التطور التكنولوجي الواضح في العالم من كون التحول نحو الخدمة الالكترونية اساس ترشيد الخدمات الادارية وتبسيطها وتقريبها من المواطن، وكذلك تحسين هذه الخدمات وبالتالي تتجلى أهمية الموضوع في العناصر التالية:

❖ حداثة الموضوع وتناسبه مع التحولات العالمية.

❖ كونها تسمح بتقديم نموذج متكامل للإدارة الالكترونية التي تمكنها من ادارة نشاطاتها

الادارية الكترونيا وتقديم خدماتها العمومية بطريقة فعالة.

❖ ندرة الدراسات خاصة فيما تعلق بخلق الثروة على مستوى الجماعات المحلية ونخص

بالذكر مؤسسة البلدية.

أهداف الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

• اهداف علمية :

1/ محاولة ازالة الغموض حول مفهوم الادارة الالكترونية ومدى تأثيرها في خلق الثروة على

مستوى البلدية وابرار اهمية وحتمية التحول نحو الادارة الالكترونية واهم متطلباتها.

2/ محاولة التعريف بمفهوم خلق الثروة من خلال تعريف خلق الثروة و عناصرها ومصادرها .

• اهداف عملية :

1/ التعرف على دور الادارة الالكترونية في تحسين الموارد المالية المحلية للبلدية

ودورها في خلق الثروة من خلال دراسة ميدانية على مستوى بلدية برج زمورة .

دوافع ومبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

✓محاولة ابراز دور الادارة الالكترونية وتطبيقاتها في تطوير الادارة والتخلص من

العراقيل الادارية والبيروقراطية التي كانت في الادارة التقليدية .

✓ قلة الموارد المالية المحلية وعدم كفايتها ، الامر الذي يدفعنا الى البحث عن اسباب العجز الذي تعاني منه الجماعات المحلية والوسائل الكفيلة للمعالجة من خلال خلق الثروة .

✓ يتسم هذا الموضوع بقلة الدراسات وخاصة ما تعلق بخلق الثروة، مما يسمح للباحثين من دراسة هذا الموضوع من عدة جوانب.

المبررات الذاتية:

✓ الاهتمام بهذا الموضوع لقناعتني الشخصية بضرورة تحديث وتطوير الادارة من خلال الادارة الالكترونية وما ينجر عن هذا الاخير من تقريب الادارة للمواطن وخدمة المصلحة العامة.

✓ الدور الذي تلعبه الادارة الالكترونية في خلق الثروة وخلق موارد مالية جديدة تساعد الجماعات المحلية والبلدية في احداث تنمية محلية مستدامة وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المواطنين بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

الاشكالية البحثية:

انطلاقا مما تقدم نطرح الاشكالية البحثية التالية:

كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في خلق الثروة في مؤسسة البلدية ؟

وبهدف معالجة هذه الاشكالية قمنا بصياغة الاسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم الادارة الالكترونية وماهي متطلباتها ؟ ما هو مفهوم خلق الثروة ؟ و ماهي

المصادر الرئيسية لخلق الثروة في مؤسسة البلدية ؟

2- وما هو الدور الذي تلعبه الادارة الالكترونية في تحقيق موارد مالية للبلدية ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- للإدارة الالكترونية دور مهم وفعال في خلق الثروة على مستوى مؤسسة البلدية .

الفرضيات الفرعية:

- 1- يمكن للإدارة الالكترونية ان تقوم بدور فعال ومهم في خلق الثروة في مؤسسة البلدية.
- 2- كلما كانت الإدارة الالكترونية فعالة كان لها تأثير ايجابي في خلق الثروة على مستوى مؤسسة البلدية.

- 3- هناك عدة معوقات لا تسمح لنجاح مشروع الادارة الالكترونية والتي من خلالها لا يمكن تحقيق الثروة في مؤسسة البلدية .

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على موضوع الدور الذي تلعبه الدارة الالكترونية في خلق الثروة في بلدية برج زمورة كعينة لذلك فإن نتائج الدراسة تقتصر عليها فقط وعلى مجتمعات مشابهة.

- **الحدود المكانية:** تنحصر الدراسة على بلدية برج زمورة ولاية برج بوعريريج.
- **الحدود الزمانية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه،

خلال الفترة الممتدة من 15 افريل غاية 15 ماي 2024.

مناهج ومقاربات الدراسة:

المنهج الوصفي:

تستدعي الدراسات العلمية الأكاديمية استخدام المناهج والأدوات العلمية المختلفة حتى يتسنى للباحث بلوغ الأهداف التي يتوخاها من دراسته، فمنهج البحث هو الطريقة التي يجب على كل باحث التزامها، وذلك من خلال التزامه بمجموعة من القواعد التي تمكنه من إيجاد الحلول لمشكلته البحثية، وقد عرّف المنهج الوصفي بأنه: "يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة"¹

ولهذا حاولنا ضمن دارستنا هاته الاعتماد على " المنهج الوصفي " أدرجنا هذا المنهج رغبة منا في التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في خلق الثروة على مستوى مؤسسة البلدية بشكل بارز ومعمق يسهل على القارئ استيعابه والاستفادة منه ، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة الذي عرف على انه " المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة باي وحدة ، سواء كانت فردا او مؤسسة او نظاما اجتماعيا ، وهو يقوم على اساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة او دراسة جميع المراحل التي مر بها وذلك بقصد الوصول الى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة " ²

¹ عمار بوحوش ، محمد محمود الذنبيات ، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث ، الطبعة الرابعة منقحة ، 2007 ، ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية بن عكنون - ، الجزائر ، ص 130 .

² عمار بوحوش ، محمد محمود الذنبيات ، نفس المرجع ، ص 139

وهذا من أجل إتمام الجانب التطبيقي الذي اجريناه في بلدية برج زمورة حول واقع الادارة الالكترونية وخلق الثروة .

اقتربات الدراسة (مقارنة علمية للموضوع):

سنحاول من خلال هذه الدراسة اعتماد بعض النظريات المتعلقة بالتحليل السياسي والتي تتطابق مع طبيعة الموضوع، وعموما لا بد من أن تتسجم مع الموضوع ومن بين اهم الاقتربات المستعملة في العلوم السياسية الاقتراب المؤسسي الذي يركز على المؤسسة كوحدة تحليل اساسية لتفسير الظواهر السياسية ، حيث يهتم هذا الاقتراب بدراسة الهياكل والابنية الرسمية ومدى التزامها بالقواعد الدستورية ، حيث يركز على مواضيع مثل : الدولة ، الحكومة ، البرلمان ، الجهاز الاداري.... وعلى اعتبار ان دراستنا الميدانية ستكون في مؤسسة البلدية فهذا الاقتراب هو الذي يتوافق وموضوع الدراسة .¹

الدراسات السابقة (ادبيات الدراسة)

إنّ هناك دراسات متفرقة وعديدة تناولت الموضوع -الذي نحن بصدد دراسته - من زوايا مختلفة وعبر فترات زمنية متقاربة، وسوف نركز على ما أهملته تلك الدراسات ونذكر منها:

1) الدراسة التي كانت احد المنطلقات الرئيسية لبحثنا، الدراسة التي قامت بها قادة دليلة من خلال اطروحتها المقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تحت عنوان " الادارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية - دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية

¹ عمار بوحوش ، نفس المرجع ، ص 120

في الجزائر " وهذا من خلال ابراز دور الادارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية وهذا من خلال طرح الاشكالية الاتية :

كيف يمكن ان تساهم الادارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية ؟
وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

• ان نجاح تجربة الادارة الالكترونية في الجزائر مرتبط بتطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما ان هذه الدراسة كانت غنية بالمعلومات حول موضوع الدراسة خاصة ما تعلق بالاطار المفاهيمي للموضوع .

(2) الدراسة التي قامت بها صبيحة محمدي المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نفود ومالية، تحت عنوان " تسيير الموارد المالية للجزائر - واقع وأفاق - والتي كانت اشكاليته كالاتي :

ماهي الآليات والسبل الفعالة لتحليل واقع المالية المحلية من اجل تسيير كفؤ وفعال وتطبيق الحكم الراشد ؟

وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية

• ان كفاءة الادارة المحلية وفعاليتها يتطلب جهاز فني واداري ذات خبرة والتكوين والتحكم في التكنولوجيا من تخطيط وتنظيم واشراف وموارد مالية كافية ومستقلة .

و قد كانت هذه الدراسة قيمة وملمة بجوانب عديدة بموضوع الدراسة. خاصة فيما تعلق بالموارد المالية للبلدية.

تقسيم الدراسة (ادبيات الدراسة) :

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كما يلي:

1/ الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة، حيث تم فيه الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة

بالدراسة، والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية و نتناول فيه تعريف الإدارة الالكترونية وكذلك التطرق إلى خصائصها وأهدافها وأهم عناصرها، أما المبحث الثاني: فتناولنا أسباب التحول إلى الإدارة الالكترونية ومتطلباتها والمعوقات التي قد تواجه في محاولة تطبيقها، والمبحث الثالث: فقد تناولنا فيه مفهوم خلق الثروة حيث تم فيه تعريف الثروة وخصائصها، أنواع الثروة وعناصرها، ومصادر خلق الثروة.

2/ الفصل الثاني: وكان عبارة عن فصل تطبيق خصصناه لدراسة حالة الإدارة

الالكترونية في -بلدية برج زمورة- بهدف معرفة دورها في خلق الثروة في هذه البلدية، حيث تم تصميم استمارة استبيان وتم توزيعها على الموظفين في هذه البلدية، ومن خلال التطرق إلى التعريف بميدان الدراسة والهيكل التنظيمي لهذه البلدية، ثم مراحل الدراسة التطبيقية بالتركيز على موضوع الدراسة واداة الدراسة ومنهجية الدراسة، ومن ثم تم تحليل هذه الاستبيانات بمجموعة من البرامج الإحصائية ثم الخروج بنتائج من خلال التحليل وتقديم التوصيات والاقتراحات الممكنة. وأخيرا ختمنا هذا البحث ككل بالبحث بخاتمة عامة خلصنا فيها لعدة نتائج مكنتنا من إعطاء بعض التوصيات في هذا الموضوع.

صعوبات الدراسة:

✚ قلة توافر المصادر والمراجع المتخصصة وهذا نظرا لحدائثة الموضوع.

✚ ضيق الوقت الممنوح لإعداد المذكرة.

✚ صعوبة الدراسة الميدانية نظرا لصعوبة التحصل على وثائق ادارية تخدم الموضوع.

✚ صعوبة جمع اوراق الاستبيان لعدم اعطاء اهمية للبحث من طرف بعض الموظفين

او لالتزاماتهم وارتباطاتهم المهنية .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

تمهيد:

ان من ابرز سمات هذا العصر استخدام التقنيات الالكترونية في الادارة الحديثة، ومن بين هذه التقنيات التي نراها في كل شأن من شؤون حياتنا اليومية ظهور الادارة الالكترونية، حيث اصبح الاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات احد الركائز المهمة التي تنطلق منها الادارة الحديثة، بالإضافة الى ذلك اصبح التوجه نحو الادارة الالكترونية يمثل توجهها عالميا، يشجع على تبني نظم الخدمات الالكترونية، واصبح لمعيار التقدم الان هو مدى قدرة الدول على مواكبة الثورة المعلوماتية وحتمية تطبيقها حسب قدراتها، كما ان لتطبيقات الادارة الالكترونية دور كبير في التمية المحلية بالنسبة لإدارة الجماعات المحلية عن طريق توفير الموارد الكافية وخلق الثروات للجماعات المحلية لتنفيذ برامجها التنموية

وبغرض توضيح ذلك تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للدراسة.
- المبحث الثاني: الادارة الالكترونية (اسباب التحول، والمتطلبات والمعوقات).
- المبحث الثالث: مفهوم خلق الثروة.

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

تأثر تعريف الإدارة الإلكترونية باستخدام تقنيات المعلومات، والمميزات التي يوفرها من حيث السرعة والدقة والتقليل من استخدام الأوراق إلى حد أدنى ممكن.

والإدارة الإلكترونية بصفة عامة هي: استغلال الإدارة لتكنولوجيا المعلومات لتدبير وتحسين وتطوير العمليات الإدارية المختلفة داخل المنظمة.

وقد عرفها السالمي بأنها: " عملية ميكنة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز الدقيق للمهام والمعاملات لتكوين إدارة جاهزة لربطها مع الحكومة الإلكترونية لاحقا"¹.

فالإدارة الإلكترونية والمميزات التي تقدمها فعرها بأنها: كسر حاجز الزمان والمكان من الداخل والخارج للحصول على الخدمات وذلك بربط تكنولوجيا المعلومات بمهام ومسؤوليات الجهاز الإداري، والتزام دائم من الإدارة بتطوير وميكنة كافة النشاطات وتبسيط الإجراءات وسرعة وكفاءة انجاز المعاملات الإدارية، والتزام دائم من الإدارة بتطوير وميكنة كافة النشاطات وتبسيط الإجراءات وسرعة وكفاءة انجاز المعاملات.²

كما وضع العلماء أكثر من تعريف للإدارة الإلكترونية منها:

¹ د. فريد كورتل، د. آسيا تيش سليمان، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى 2015، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 203 .
² فيصل فقير، واقع وتحديات التوجه نحو مفهوم المرفق العام الإلكتروني في الجزائر: مشروع البلدية الإلكترونية - نموذجا - المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 09: العدد 01، فيفري 2021، جامعة لونيبي علي البلدية 2، الجزائر، ص ص 17 ، 16 .

✓ الإدارة الإلكترونية منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي إلى العمل الإلكتروني، وذلك بالاعتماد على نظام معلومات قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل تكاليف.

✓ الإدارة الإلكترونية هي استراتيجية إدارية في عصر المعلوماتية، غايتها التوظيف الأمثل للموارد المعلوماتية وفي إطار الكتروني حديث، وفي ظل اعتبارات التشغيل السليم للموارد البشرية والمادية وبالأسلوب الإلكتروني، ليصل إلى تحقيق الكفاءة في تسخير الجهود وأنفاق الأموال لبلوغ الغايات المستهدفة من قبل المنظمة المعنية¹.

✓ الإدارة الإلكترونية منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصال والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بوساطة التقنيات الرقمية الحديثة.

■ الإدارة الإلكترونية هي الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيات المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً².

✓ عرفت الإلكترونية الإلكترونية من خلال البنك الدولي بأنها مصطلح حديث يشير إلى اكتشاف طرق ووسائل جديدة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفاعلية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطنين.¹

¹ شعبان مزهر العاني، شوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 33.

² احمد فتحي الحيت، مبادئ الإدارة الإلكترونية ، الطبعة الأولى 1436 هـ - 2015، دار الخادم للنشر والتوزيع، عمان، الاردن. ص 32 .

✓ وعرفت أيضا انها استخدام تكنولوجيا المعلومات في إنجاز العمليات الادارية وتقديم الخدمات الحكومية، واشراك المواطنين في عملية صنع القرارات، وذلك من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة.

الإدارة الإلكترونية هي المظلة لنماذج الأعمال الإلكترونية المتعددة وتحتوي على أدوات لنقل المعلومات وتبادلها الكترونيا، ويضيف أن الإدارة الإلكترونية تؤكد على الموائمة بين عمل المنظمة وتكنولوجيات المعلومات مع بعضها البعض والقدرة على إيصال الخدمة الآمنة وتوافرها وإنجازها في الوقت المحدد.

المنظمة وتكنولوجيات المعلومات مع بعضها البعض والقدرة على إيصال الخدمة الآمنة وتوافرها وإنجازها في الوقت المحدد.

✓ الإدارة الإلكترونية هي وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الالكترونية والحكومة الإلكترونية².

ويمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها استخدام شبكة الانترنت وشبكات الأعمال في إنجاز الوظائف الإدارية في منظمات الأعمال لتحقيق أهدافها.

تعرف الإدارة الالكترونية على انها توفير الخدمات عن طريق شبكة الانترنت، وغيرها من الأنشطة مثل المشاورات الالكترونية، كما تعرف بانها استخدام تكنولوجيا المعلومات

¹ طاهر شليحي، قريني ربحية، الادارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات "عرض مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر" مجلة آفاق للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 03: العدد 02 جامعة الجلفة، الجزائر، ص 187.

² طاهر شليحي، قريني ربحية، نفس المرجع ، ص 187 .

والاتصالات، أو عن طريق استخدام شك جديد من اشكال الإدارة يركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعادة ما يرتبط هذا مع استخدام الانترنت.¹

وهناك من يرى بأنها الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد، بمعنى آخر فالإدارة الإلكترونية هي إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت دون أن يضطر العملاء الانتقال إلى الإدارة شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يتوافق مع ذلك من اهدار للوقت والجهد والطاقات.

ومن خلال التعريف السابقة يمكن استنتاج ان تعريف الادارة الالكترونية هي عبارة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتنفيذ كافة المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن او قطاعات الاعمال، وانجاز مهام الجهاز الاداري ووظائفه بما يحقق التكامل بين ادارات المنظمة من اجل التخفيف من حدة المشاكل.²

المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية.

يذهب جانب من الفقه إلى القول ان لتحول الادارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية ليس فقط اساسه الحاسبات وشبكة الانترنت وشبكات الاتصال وغيرها من الجوانب الفنية رغم كونها عناصر أساسية ومهمة للإدارة الإلكترونية، لكنها في الدرجة الاولى قضية ادارية تعتمد على فكر اداري متطور وقيادات ادارية واعية تستهدف التطوير وتسانده بكل قوة لغرض مسؤولياتها

¹ فاروق ابو الريحان، نحو ادارة الكترونية متكاملة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد48، ديسمبر2017، المجلد أ، ص134.

² مرزوق مرزوقي، مروى رمضاني، كريمة بوقرة، آليات تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر - تجارب دولية وعربية - مجلة المقري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2021 .

الرئيسية وهي خدمة المستفيدين وتحقيق رغباتهم مع الالتزام بأعلى مستويات الجودة والاتقان في العمل.¹

كما ينظر الى الادارة الالكترونية على انها بديل عصري يواكب التطور الذي اعترى حياة الانسان على سطح الارض ويلبي مطالبه الادارية ويرضي طموحه في الحصول على قدرات أعلى وايسر في ادارة شؤون حياته وتفصيلها، فتعميم تطبيقات الادارة الالكترونية على الادارات يعتبر دافعا لها لتجاوز واقعها والانطلاق الى الافاق العالمية، وتظهر اهمية الادارة الالكترونية بالنسبة للقطاع العام وبالنسبة للقطاع الخاص.²

1- الاهمية بالنسبة للقطاع العمومي:

ان القطاع العام يعاني من المشكلات الادارية مما يدفعه دائما الى البحث عن حلول لهذه المشكلات فقد اصبح من الضروري للقطاع الحكومي للأخذ بإمكانات الادارة الالكترونية وقدرتها ومزاياها. وتظهر اهم النقاط التي تؤكد على حاجة القطاع الحكومي لتطبيق اسلوب الادارة الالكترونية من ما يلي:

- يؤدي مستوى خدمات كثير من تلك الادارات وتعقيدها الى الدرجة التي تستدعي الحاجة الى تبسيط اجراءاتها وجعلها اكثر سهولة ومرونة وتسهيل تقديمها للمواطنين.

¹ عبد الكريم تبون، الادارة الالكترونية: الاهمية والمتطلبات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 2، 2021 ص 391

² دليلة قادة، الادارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية - دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر -، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 78

▪ رغبة الإدارة الحكومية الى مزيد من الثقة المتبادلة بينها وبين المراجعين لها ورغبتها في تهيئة اجواء من الشفافية في الادارات العمومية، مما يدفع تلك الادارات الى تطبيق الادارة الالكترونية، بوصفها نمطا جديدا ما يعين على تغيير وجهة النظر السائدة لدى المواطنين وتعديل الصورة القديمة للإدارة في عقله.

▪ حاجة الاقتصاد الوطني الى الدعم ومد يد العون اليه، ففي ظل الادارة الالكترونية تتاح لها فرص التواصل مع الاسواق العالمية ومعرفة احتياجاتهم في حالة التصدير، وايضا معرفة اهم واجود المنتجات في حالة الاستيراد.

▪ في ظل سعي الحكومة الى الحصول على منتجات الاسواق الخارجية بأسعار معقولة فإنها بحاجة الى مساعدة .التقنية التي تمنح تلك الادارات القدرة على خوض تجربة. التجارة العالمية والتعرف على معروضات الاسواق، واختيار الافضل والانسب من عروضها واسعارها بعيدا عن هيمنة الوسطاء ومشكلاتهم وما قد يلحقونه بالمصلحة الوطنية من خسائر

▪ تحقيق عبء ايجاد فرص جديدة للعمل على كاهل الدولة، بفتح الباب امام فرص العمل الحر.¹

▪ تختصر الادارة الالكترونية وقت تنفيذ المعاملات الادارية المختلفة وتسهيل الاتصال بين ادارات الاجهزة الحكومية وادارتها وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الادارية وترشد استخدام الاوراق في المعاملات، لتخزين هذه الاطنان من الاوراق وتجميع البيانات والمعلومات

¹ دليلة قادة، نفس المرجع، ص 79 .

من مصادرها الاصلية اضافة الى دعم الثقافة التنظيمية لدى العاملين كافة وزيادة الترابط بين الادارة العليا والوسطى والعاملين.

2- الاهمية بالنسبة للقطاع الخاص:

ان القطاع الخاص دائما هو الاسبق الى كل جديد على مستوى الكثير من الاصعدة وخاصة الصعيد الاداري. ولعل ذلك يعود الى اسباب منها الاحترافية التي يدار بها القطاع الخاص، مما يجعل كوادره متيقظة دائما لكل ما يجلب المنفعة والفائدة للشركات والمؤسسات، ووجوده دائما في دائرة المنافسة داخليا وخارجيا.

و يمكن استعراض بعض الدوافع التي حفزت القطاع الخاص لتطبيق اسلوب الادارة الالكترونية من خلال النقاط التالية:

- تمنح الادارة الالكترونية الشركات والمؤسسات الاستجابة السريعة لما تحتاج اليه الاسواق من منتجات ذات مواصفات معينة بفعل قاعدة المعلومات التي توفرها تلك الادارات لشركاتها ومؤسساتها عن رغبات السوق واسعارها ومواصفات المنتجات التي يزداد عليها الطلب وايضا المواصفات التي يريدها كل سوق من الاسواق التي تهدف الادارة الى ترويج منتجاتها عبر اسواقها.

- تمنح الادارة الالكترونية مؤسساتها على كسر حواجز الزمان والمكان والظروف التي تحدد من وجودها من الاسواق العالمية مما يضمن لها دوام التجديد في منتجاتها وخدماتها التي تقدمها للمستفيدين ومخرجاتها بشكل عام.

■ كما تمنح الإدارة الإلكترونية المؤسسات على التخلص من اعباء التعامل الورقي وما يترتب عليه من اهدار للوقت والجهد , مما يترتب عن ذلك من تكاليف زائدة عن الممكن الاستفادة منها في تنمية موارد الشركة او المؤسسة فضلا عن مشاكل الضياع والتلف التي تتعرض لها اوراق الشركات والمؤسسات مما يوقعها في كثير من المشاكل التي تختلف درجة تأثيرها بين العادية والكارثية، الامر الذي يمكن الاستفادة منه في ظل الادارة الالكترونية التي تمتلك وسائل التخزين والاجهزة والشبكات مما يضمن حفظ البيانات والمعاملات والملفات في مأمن عن التلف والضياع.¹

المطلب الثاني: خصائص واهداف الادارة الالكترونية:

1/ خصائص الادارة الالكترونية:

ان للإدارة الالكترونية مميزات عديدة يمكن تلخيص اهمها كما اشار اليها (الغزاوي

والدايني) :

أ - مميزات الادارة الالكترونية للإدارة:

- 1 - ادارة ومتابعة الادارات المختلفة للمنظمة وكأنها وحدة مركزية.
- 2 - الدقة والسرعة في انجاز الاعمال.
- 3 - زيادة الانتاجية الادارية.
- 4 - توفير المعلومات اللازمة الكترونيا لجميع المستويات الادارية.

¹ دليلة قادة، نفس المرجع، ص 80 .

5 - زيادة الكفاءة والفاعلية للمنظمة.

6 - تقليل مخالفة الانظمة.

ب - مميزات الادارة الالكترونية للمتعاملين مع المنظمة:

1 - الشفافية والوضوح في كيفية الحصول على الخدمات من المنظمة.

2 - امكانية التواصل مع المنظمة في أي مكان وزمان.

3 - سرعة الحصول على الخدمات.¹

4 - وصول الخدمات الى المتعاملين مع ضمان سرية وامن المعلومات.

5 - اتاحة الخيارات المتعددة للمتعاملين في نوعية الخدمة المطلوبة وفقا لرغباتهم.

ج - مميزات الادارة الالكترونية للعاملين في المنظمة:

1 - وضوح الاختصاصات والمسؤوليات للعاملين في ظل الادارة الالكترونية.

2 - تنمية مهارات وقدرات العاملين التقنية.

3 - سهولة اداء الاعمال بسبب توحيد نماذج اجراءات العمل الالكتروني.

4 - استمرار الاتصال الفعال بين العاملين والمستويات الادارية.

5 - تحقيق اللامركزية الادارية مما يحقق سرعة اداء المهام ببسر وسهولة.

6 - سرعة الحصول على المعلومات اللازمة للأداء الاعمال من خلال الارشيف

الالكتروني للمنظمة.

¹ احمد فتحي الحيت، نفس المرجع ، ص 32 .

7 - التوثيق الإلكتروني مجهود العاملين من خلال الرقم السري لشخصية كل موظف مما يحفزهم على الابداع والتميز.

8 - تطوير المهارات والمعرفة والاستثمار في التطوير والتدريب وادخال اساليب وتقنيات ادارية تمكن من تحسين الاداء وخفض التكاليف، والعمل على تحديد المهارات والمعارف التي تحتاجها الموارد البشرية.

كما تتميز الإدارة الإلكترونية ببعض الخصائص التي تجعلها نمط مختلف عن باقي الأنماط، والتي نذكر منها:

❖ هي إدارة بلا أوراق حيث تتكون من الأرشيف، البريد، المفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية.¹

❖ هي إدارة بلا مكان تعتمد على الهاتف المحمول والمؤتمرات الإلكترونية والرسائل الصوتية.

❖ هي إدارة بلا زمان

❖ هي إدارة بلا تنظيمات جامدة فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والذكية التي تعتمد على صياغة المعرفة .

❖ استخدام البريد الإلكتروني والصوتي بدلا من الصادر والوارد.

❖ تتميز بالابتكار والاعتماد على المعرفة لتنفيذ الاعمال.

¹ مصطفى كولار، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق قسنطينة ، الجزائر، 2019، ص26.

2/ أهداف الإدارة الإلكترونية:

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يهدف بشكل عام إلى تحقيق الغرض من وجود الأجهزة الإدارية، ألا وهو تأدية الخدمات اللّازمة لتحقيق احتياجات المواطنين والدولة في آن واحد بسهولة وبتكلفة أقل. ولهذا تسعى الإدارة الإلكترونية الى تحقيق مجموعة من الاهداف.

ومن بين أهداف الإدارة الإلكترونية، وما يمكن أن تحققه من خدمات وتطبيقات للأفراد ما

يلي:

1/ تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.

2/ تقديم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية خلال 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع بما

في ذلك الإجازة الأسبوعية.¹

3/ التقليل من معوقات اتخاذ القرار، عن طريق توفير البيانات وربطها بمراكز اتخاذ

القرار.

4/ توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.²

5/ السهر على توفير المعلومات والبيانات للأفراد وبصورة فورية.

6/ الدقة والسرعة في إنجاز الخدمات والمعاملات الإدارية

كما ان للإدارة الإلكترونية عدد من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها من بينها:

¹ محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن، ص73.

² فريحة رمزي بهاء الدين، الإدارة الإلكترونية وأسلوب الإدارة بالأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 56، العدد 1، 2019، ص 156 .

1 - تطوير أداء الإدارة العمومية: أي أداء الإدارة الحكومية يخفض الأعمال الورقية والروتينية وغير المبررة.¹

2 - تحسين وتطوير الخدمات: وذلك بالنقل من تنقل المواطنين بين المؤسسات المختلفة والمتباعدة جغرافيا، وذلك بالتوصل المباشر في أي وقت يحتاجه وأي مكان وسهولة الوصول للمعلومات.

3 - التقرب من المواطنين: أي تأمين واجهة واحدة بالنسبة للمواطنين واجراءات مناسبة غير معقدة، تزيد من ثقته بالإدارة العمومية التي وجدت اساسا لخدمته ومساعدته.

4 - الدقة في صحة البيانات المتبادلة والبيانات المسترجعة: حيث ان حصول المواطنين للبيانات والمعلومات المطلوبة من جهة التوثيق والادخال الاولي تزيد من نسبة الثقة بتلك البيانات، ويبعد احتمالات الوقوع في الاخطاء من اجراء اعادة وادخال البيانات.

5- تحديد او بالأحرى تقليل كلفة الاجراءات الادارية: وما يرتبط بها من عمليات من خلال ترشيد التكاليف المالية وتقليل اوجه الصرف في انجاز ومتابعة عمليات الادارة المختلفة مما يؤدي لتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

6 - زيادة عمل كفاءة الادارة: وذلك من خلال تعاملها مع المواطنين وكذلك تعاملها مع الشركات والمؤسسات وذلك من خلال تبسيط الاجراءات وسرعة الانجاز ورفع مستوى أداء الخدمات.²

¹ احمد فتحي الحيت، نفس المرجع، ص 33.

² فريد كورنيل، نادية تيش سليمان، نفس المرجع، ص 291.

7 - الغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة (المواطن والادارة) او التخفيف منها الى اقصى حد ممكن مما يؤدي الى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في انجاز المعاملات.

8 - توفير البيانات والمعلومات للمستخدمين بصفة فورية: وذلك باستيعاب اكبر عدد ممكن من المواطنين في وقت واحد، اذ ان قدرة الادارة التقليدية بالنسبة الى تخليص معاملات المواطنين تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الاحيان الى الانتظار في صفوف طويلة.

9 - القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به.

10 - الغاء نظام الارشيف الوطني الورقي التقليدي: وذلك باستبداله بنظام الارشيف الالكتروني مع ما يحمله من كفاءة ومرونة في التعامل مع الوثائق وكذلك المقدرة على تصحيح الاخطاء التي قد تحصل.

كما ان من اهداف ومكاسب الادارة الالكترونية نجد:

- ادارة ومتابعة الادارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع اعطاء دعم اكبر في مراقبتها. تجميع البيانات من مصادرها الاصلية بصورة موحدة.
- تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها. إن استخدام الإدارة الإلكترونية بشكل صحيح سيقول استخدام الأوراق بشكل ملحوظ مما يؤثر إيجابيا على عمل المؤسسة.

- كما أن تقليل استخدام الورق سوف يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق والتخزين.¹
- توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسة لدى كافة العاملين.
- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية.
- التعلم المستمر وبناء المعرفة²
- زيادة الترابط بين العاملين والادارة العليا ومتابعة ادارة كافة الموارد.
- تحسين اداء الخدمة وتأمين استمراريته باستخدام اساليب الكترونية تتسم بالكفاءة والفعالية

- تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيده والتحول نحو الخدمة العامة المغلقة.
- تخفيض الابعاء على المواطنين وتخفيض الجهد المطلوب لانهاء المعاملات.³
- تواصل افضل وارتباط اكبر بين ادارات المؤسسة الواحدة والذي من شأنه تقديم خدمات افضل .

¹ محمد سمير أحمد، نفس المرجع ، ص 73 .

² فريد كورثيل، نادية تيش سليمان، نفس المرجع ، ص 292 .

³ نوال بلحربي، دور الادارة الالكترونية في ترقية الخدمات العمومية الالكترونية في الجزائر (2010-2022) بلدية ترعي باينان بولاية ميلة نموذجا، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 1، 2021، ص 247 .

المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية (اسباب التحول، المتطلبات والمعوقات).

المطلب الاول: اسباب التحول الى الادارة الإلكترونية:

ان تحول الادارة الإلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وانما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات اصبحت احد محددات النجاح لأي مؤسسة، وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمن سلامة العمليات، كلها من الامور التي دعت الى التطور نحو الادارة الإلكترونية. و يمثل عامل الوقت احد اهم مجالات التنافسية بين المؤسسات، فلم يعد من المقبول الان تأخر تنفيذ العمليات بدعوى التحسن والتجويد، وذلك لارتباط الفرص المتاحة اما المؤسسات بعنصر التوقيت، تلخيص الاسباب الداعية للتحول الإلكتروني في النقاط التالية:

✓ الاجراءات والعمليات المعقدة واثرها على زيادة تكلفة الاعمال.¹

✓ القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها احداث عدم توازن في التطبيق.

ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.

✓ صعوبة الوقوف على معدلات قياس الاداء.²

✓ ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.

✓ التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ

القرارات.

¹ خالد ممدوح ابراهيم، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الاولى 2010، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ص 48 .

² فريد كورنيل، نادبة تيش سليمان، نفس المرجع ، ص 221 .

✓ ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود اليات التميز داخل كل مؤسسة تسعى

للتنافس.¹

✓ حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

كما نجد ان اسباب التحول من الادارات التقليدية الى الادارات الالكترونية ليس فقط

اساس الحاسبات وشبكة الانترنت وشبكات الاتصالات وغيرها من الجوانب الفنية رغم كونها

عناصر أساسية ومهمة للإدارة الإلكترونية، ولكنها في الدرجة الاولى قضية ادارية تعتمد على

فكر اداري متطور وقيادات ادارية واعية تستهدف التطوير وتسانده وتدعمه بكل قوة لغرض

تحقيق مسؤولياتها الرئيسية وهي خدمة المستفيدين وتحقيق رغباتهم مع الالتزام بأعلى مستويات

الجودة والاتقان في العمل.²

ان هذا التحول ليس عملية سهلة بل شاقة تعتمد اساليب علمية وتقنيات تتطلب خبرات

وتخصصات رائدة، وتستغرق وقتا في الاعداد والتخطيط ينبغي ان تتجه القيادات الادارية العليا

بصبر وتوفر للقائمين عليها الامكانيات المادية والمالية اللازمة وفق المقومات الموضوعية

المقررة في تلك المشروعات.

ولذلك تنطلق عملية التحول الى الادارة الالكترونية من الحاجة الى مواكبة التطورات في

عالم الاعمال في ظل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والشبكات الالكترونية، للوصول

الى منظمة منافسة وفاعلة تقدم خدماتها للراغبين فيها في الوقت والمكان ووفق المواصفات التي

¹ فريد كورتيل، نادية تيش سليمان، نفس المرجع ، ص 222 .

² احمد فتحي الحيت، نفس المرجع ، ص 34 .

يرغبها هؤلاء المستفيدون. ان من فوائد الادارة الالكترونية السرعة في انجاز الاعمال والمساعدة في اتخاذ القرارات بالتوفير الدائم للمعلومات بين يدي متخذي القرار وخفض تكاليف العمل الاداري ورفع اداء الانجاز وتجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني ومعالجة البيروقراطية، كل هذا بدوره يؤدي الى احداث اصلاحات في الهيكل الاداري للمنظمات وتطوير الية العمل ومواكبة التطورات بالإضافة الى تجاوز مشاكل العمل اليومية مع وجود بنية تحتية معلوماتية آمنة وقوية ومتوافقة بينها.¹

كما انها لم تكن حاجات الجهات الادارية والمؤسسات والحكومات فقط هي الدافع وراء سعي بعض الجهات للتحويل الى اسلوب الادارة الالكترونية، بل تطلعات المجتمعات الحديثة الى خوض تجربة التقنية والاختلافات النوعية التي طرأت طموح المجتمعات وتطلعاتها الى تحقيق مستوى أفضل من الخدمات. ويمكن توضيح ابرز التحويل الى الادارة الالكترونية فيما يلي:²

01/ قفزة الحاسوب:

بقدر ما ادهش العالم ظهور الحاسوب في خمسينيات القرن الماضي بقدر ما تلاشت تلك الدهشة سريعا امام التطورات السريعة والقفزات المتتالية التي قفزتها تلك التقنية، فلم يكن يمر عقد زمني الا ويشهد جيلا من اجيال الحاسوب حتى شهدت الثمانينات الميلادية من القرن

¹ احمد فتحي الحيت، نفس المرجع ، ص 35.

² دليلة قادة ، نفس المرجع ، ص 88.

الماضي ولادة الجيل الرابع من الحواسيب الذي عرف بالحاسوب الشخصي PC مما جعل الحاسوب في متناول أيدي الافراد، ومهد لانتشاره سريعا حتى وصل الى ما نراه اليوم.

لقد نجحت تطبيقات التقنية بالفعل في تحقيق انجازات لم تكن متصورة من قبل فأتاحت امكانية التعلم عن بعد عبر اقتناء برامج ومناهج ارقى بجامعة العالم. لقد انعكست تقنية الحاسوب على نظريات الادارة والمفاهيم الادارية التي بدأت تتغير وتخرج من وضعها القديم، فأصبحت الآلات تتخذ كثيرا من القرارات بناء على برامج الكترونية تم تحميلها عليها.

2/ تطور الاتصالات:

ان التقدم المذهل في شبكة الاتصالات والانترنت عزز بقوة فكرة تحول الادارة العمومية الى تعميم تطبيقات التقنية، بما اتاحته الاتصالات من تواصل فعال سريع مختصر للوقت والجهد والامكانيات المادية عبر شبكة الاتصالات الداخلية للإدارة وأيضا مما اتاحته شبكة الانترنت لتلك الادارات بمد هائل من المعلومات فكونت لها مرجعية معرفية تعينها على بناء خططها ومشروعاتها وتصوراتها التي اصبحت ممكنة التنفيذ في ظل هذا الدعم المعلوماتي التي تقدمه الانترنت لإدارة التقنية التي تشعر بثقة كبيرة في اتخاذ قراراتها، بخلاف الادارات التقليدية لم تكن تتمتع بالثقة في نفسها في اتخاذ القرار.

3/ عامل الزمن:

طالما كان عنصر الزمن عقبة كبرى أمام الشركات والمؤسسات التي تخوض مضمار المنافسة عالميا أو محليا بصدد تقديم منتجاتها، فتقديم منتج جيد ليس كل شيء في ظل تسابق

المنافسين الى تقديم منتج جيد ايضا، فثم عنصر آخر للمعادلة كثيرا ما حسم المنافسة لصالح الشركات والمؤسسات الا وهو الزمن.¹

4/ ازمات القطاع العمومي:

ان اجتهاد القطاع الخاص في الاعتماد على اساليب الادارة الحديثة ادى الى تعميق الهوة والفرق الشاسع بينه وبين القطاع العمومي، فقد بدا أداؤه نمطيا تقليديا ليس على مستوى طموح المواطن، بل حتى طموح ادارات القطاع العمومي نفسه فكانت الخصخصة خطوة اولى على سبيل سعي القطاع العمومي الى التخفيف من الابعاء الادارية على الحكومات وغرس ثقافة الترشيح والمسؤولية عند المواطنين، ولم يعد امام الادارات العمومية الا خوض تجربة التقنية وتعميم تطبيقاتها على دوائرها الادارية لترشيح جهودها ونفقاتها، ولسد الثغرات أمام اهدار الموارد وخاصة امام شح الموارد الحكومية وازدياد الطلب على الخدمات في ظل النمو السكاني المتزايد مما يضاعف من أعباء الحكومات ويضعها امام ضغوط مالية متزايدة تحتاج الى صرامة في تقنين مواردها.

5/ الاجماع على التقنية:

تتجه اعين اجيال اليوم على اجيال دول العالم المتطور ولم تعد ترضى بأقل من ان تكون على قدم المساواة معها، ان تعمم تطبيقات التقنية على كل تفاصيل الحياة حولها وخاصة ما يتعلق بجانب المعاملات، فلم تعد الاجيال الحديثة تتقبل على الاطلاق فكرة الاصطفاف

¹ دليلة قادة ، نفس المرجع ، ص 89 .

بالأوراق والملفات بالآلاف امام شباك موظف الجامعة لتقديم اوراقهم... الخ. فلقد شاعت الثقافة الالكترونية وانتشرت بين الشباب وتعمقت علاقاتهم بالحاسوب والانترنت، سواء المتخصص منهم في هذا الحقل أو غير المتخصص الى درجة باتت محرجة للحكومات ان لم تتخذ خطوات عاجلة لتشعر أجيال الشباب أنها على قدر طموحاتهم وثقافتهم.

6/ العوامل السياسية:

كانت التحولات الديمقراطية وما تبعها من متغيرات اجتماعية وتطلعات شعبية أحد العوامل الدافعة لكثير من جهات الادارة الى تعميم تطبيقات التقنية على دوائرها، فقد ساهمت حركات التحرر العالمية التي تطالب بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الانسان في توجيه انظمة تلك الدول الى ادخال تطبيقات التقنية الى اداراتها، بوصفها مطالب تحققها هذه الانظمة لشعوبها لكسب الثقة والتأييد من جراء انجاز هذا الحلم لكل شعب، وقد رافق هذا التطور تولد رؤية جديدة للقطاع العمومي بأبعاد كافة مما دفعه الى السعي لتحسين مستوى المشاركة الشعبية في القرار الحكومي وترسيخ مبدأ الشفافية الذي يعطي الشعوب حق الرقابة على الجهات الحكومية ومحاسبتها ومساءلتها تحقيقا لقيم العدالة في تلك المجتمعات، مما جعل الادارة الالكترونية فرصة مميزة امام تلك الانظمة لتحقيق هذه الآمال لشعوبها.

المطلب الثاني: متطلبات التحول الى أسلوب الادارة الإلكترونية.

ان الانطلاق نحو تطبيق أسلوب الادارة الإلكترونية دون متطلبات هذا التحول إجراء قد ينذر باحتمال فشل هذه الإدارة، على الرغم من أن الجواء مهيأة لنجاحها، إن الاندفاع نحو تطبيق هذه التقنية من دون توفير الإعدادات والتجهيزات المادية والبشرية اللازمة لها ستضيع على الادارة فرصة الاستفادة التامة من نجاح التجربة، ومن أهم المتطلبات ما يلي:

1- المتطلبات الادارية:

يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب الحكومية، وذلك عن طريق استحداث إدارات جديدة أو إلغاء أو دمج بعض الادارات الإلكترونية الى وجود رؤية استراتيجية مشتركة وواضحة حول مشروع التحول للعمل الإلكتروني، بما في ذلك من أهداف ومهام تتناسب مع النظرة الوطنية المنبثقة من رسالة الدولة ومنهجها الفكري والسياسي على المستويين الداخلي والخارجي، حيث أن وضوح الرؤية من الأمور المهمة لتطبيق الادارة الإلكترونية في فترة مستقبلية.¹

كما ان من بين أهم المتطلبات التي عليها الادارة الالكترونية وضع استراتيجيات تعكس وجود رؤية مستقبلية واضحة يظهر فيها نية التحول للعمل الالكتروني ويكون ذلك من خلال وضع المؤسسة لخطط متكاملة بعد دراسة الإمكانيات والاحتياجات لمحاولة تحقيق رغبات العملاء، بالإضافة الى التركيز على القدرات الفنية المدعمة لذلك، ومن جهة أخرى هناك متطلبات التعليم والتوعية والتثقيف والتي تؤدي دورا اساسيا، الأمر الذي يتطلب تظافر الجهود

¹ دليلة قادة، نفس المرجع ، ص 90 .

من أجل زيادة وعي الجمهور وتعزيز الجهود من أجل زيادة وعي الجمهور وتعزيز الاستعداد النفسي والسلوكي للمعنيين لمواجهة طبيعة هذا التحول.

وذلك يتطلب ما يلي:

- تشكيل جهة عليا تتولى وضع الاستراتيجية لمشروع الإدارة الإلكترونية على المستوى الوطني.
- وضع الخطط الفرعية لمشروع الإدارة الإلكترونية.
- الاستعانة بجهات الاستشارية والبحثية للمشاركة في الدراسة ووضع الخطط.
- التكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر جهة حكومية.
- الاستعانة بالقطاع الخاص لتنفيذ بعض مراحل المشروع والمشاركة في بعضها بما يتمتع به من إمكانيات.

2- المتطلبات البشرية:

ان التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية لا يعني الاستغناء عن العنصر البشري ولكن يجب توفير العناصر البشرية التي لديها المهارات والقدرات الفنية والإدارية، وتتقبل فكرة الإدارة الإلكترونية والإمام بأساليب التعامل مع الوسائل التقنية الحديثة وذلك عن طريق العناية المتزايدة بعمليات الاختيار للكفاءات والتدريب المكثف على تقنية المعلومات.¹

¹ دليلة قادة، نفس المرجع، ص 91

واعداد الأفراد ربما يكون هكذا مكلفا بعض الشيء ويحتاج الى كثير من الجهد المكثف سواء في البحث عن أفراد متخصصين لديهم مؤهلات مناسبة للعمل في ادارة الكترونية، او في بذل مزيد من الجهد المكثف من قبل الادارة لوضع برامج وخطط لتأهيل أفراد الادارة الأصليين وإكسابهم مهارات التعامل مع الحاسوب والشبكات، لكن الأمر بعد نجاحه سيكون إضافة مهمة ومكسبا كبيرا للإدارة الالكترونية التي تبقى شبكاتها وأجهزتها وقراراتها وسياساتها أشياء معطلة في انتظار الأفراد القادرين على التعامل مع أدوات الادارة الجديدة وتشغيل الدائرة الادارية، صف الى ذلك التثقيف المستمر بشأن البيئة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتهيئة الكادر المتعلم والكفاء.¹

كما يعد العنصر البشري أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق نجاح مشروع الادارة الالكترونية وعليه فإن الادارة الالكترونية تتطلب توافر أرقى الاطارات والكفاءة الرقمية من محللين ومبرمجين والمتخصصون في تشغيل الأجهزة وصيانتها.

3/ المتطلبات الأمنية:

تتمثل المتطلبات للإدارة الالكترونية في ضمان أمن وحماية المعلومات، ويقصد بأمن المعلومات حماية وتأمين كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات بحيث تحمي الادارة نفسها والعاملين بها وأجهزة الحاسوب المستخدمة فيها وسائط المعلومات التي تحتوي على بيانات الادارة عن طريق اتباع اجراءات ووسائل حماية متعددة لضمان سلامة المعلومات التي

¹ دليلة قادة ، نفس المرجع ، ص 91 .

تعد كنزا ثميناً للإدارة يجب الحفاظ عليه، كما يعتبر ضعف الأمن في مجال العمل الإلكتروني ضعفاً للثقة مما يتطلب توفيرها ضمن الأنظمة الإلكترونية ومستخدميها والبيئة الحاضنة أيضاً.

ولكي تتحقق هذه الثقة والتي تمثل الأمن المعلوماتي ينبغي مراعاة العناصر التالية:

- **التوثيق والتحقق من المستخدم:** بمعنى التأكد من الأطراف المشتركة في العملية هم نفس الأشخاص المعنيون بالعمل دون وجود دخلاء.

- **التصديق:** أي التأكد من السماح بالوصول إلى المعلومات الإلكترونية للأشخاص المحددين فقط وذلك من خلال الأرقام السرية التي تسمح بالدخول.

- **السرية:** وتعني تأكيد عدم إفشاء المعلومات إلى الأطراف غير المصرح بها بالاطلاع على تلك المعلومات والمحافظة عليها.

- **التكامل:** ويعني تأكيد أنه لم يجري تعديل أو تلاعب بالبيانات أثناء نقلها منذ اللحظة التي أرسلت فيها من المرسل إلى اللحظة التي وصلت فيها إلى المستقبل.

4- المتطلبات التشريعية وتحديثها وفقاً للمستجدات:

يجب أن تتوفر تشريعات مناسبة للتحويل للإدارة الإلكترونية من خلال تطوير وتبسيط العمل وتوفيقها مع مقتضيات التعامل الإلكتروني عبر وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا يتطلب ثورة تشريعية.¹

أي إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحويل نحو الإدارة الإلكترونية وتلبي متطلبات التكيف معها، لأن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية لذلك فإنها قد

¹ فيصل فقير، نفس المرجع، ص 19 .

أسست لأداء العمل وفقا لمعايير الانتقال واللقاء المباشر بين الموظف وطالب الخدمة، لذا يجب على اية دولة وقبل البدء بالتعاملات الالكترونية لأعمالها أن تراعي ضرورة خلق بيئة تشريعية ملائمة ومناخ قانوني يسهل معاملاتها ويضع موضع الاعتراف الوطني والدولي، إضافة الى ضمان القضايا الخاصة بتدابير الأمن والحماية والسرية، لذلك يجب على المنظمات أن تقوم بعملية مسح وتمحيص شامل لكل الأنظمة والقوانين لديها وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- إعطاء المشروعية للأعمال الالكترونية الخاصة بالإدارة الالكترونية وتحديد المباح والمحرم منها العقوبات المفروضة.
- تحقيق سهولة الوصول الى المعلومات ووضوح الاجراءات التي تحكم هذه العمليات
- تحقيق الأمن الوثائقي وخصوصية وسرية المعلومات.
- تحديد المعايير ثابتة شفافة لجميع التطبيقات الالكترونية.
- إعطاء مشروعية لاستعمال الوثائق الالكترونية كإثبات الشخصية الالكترونية واستخدام التوقيع الالكتروني والبصمة الالكترونية الى غير ذلك.¹

5- المتطلبات الادارية والتنظيمية:

من بين أهم المتطلبات التي تقوم عليها الادارة الالكترونية وضع استراتيجية تعكس وجود رؤية مستقبلية واضحة يظهر فيه نية التحول للعمل الالكتروني ويكون ذلك من خلال وضع

¹ فيصل فقاير، نفس المرجع، ص 19 .

المؤسسة لخطط متكاملة بعد دراسة الامكانيات والاحتياجات لمحاولة تحقيق رغبات العملاء، بالإضافة الى التركيز على القدرات الفنية المدعمة لذلك من جهة ومن جهة أخرى هناك متطلبات التعليم والتوعية والنتقيف التي تؤدي دورا أساسيا ومهما في نشر تطبيق الادارة الالكترونية سواء على مستوى المواطنين او العاملين، الامر الذي يتطلب تظافر الجهود من أجل زيادة وعي الجمهور وتعزيز الاستعداد النفسي والسلوكي للمعنيين لمواجهة طبيعة هذا التحول.

6- المتطلبات التكنولوجية والاجتماعية:

• التقدم التكنولوجي ومتطلبات البنية التحتية للاتصالات:

أدت الثورة التكنولوجية الى ابراز الحاجة لتطبيقاتها العملية في مختلف المجالات لارتباطها بإيجاد حواسيب الكترونية ونظم وبيانات متكاملة وأكشاك الكترونية في الأماكن العمومية والهواتف والفاكسات، كما تعمل بنية الاتصالات على زيادة الترابط بين مختلف الأجهزة الادارية داخل الدولة، بالإضافة الى توفير التكنولوجيا الملائمة ومواكبة مستجداتها من أجل بناء نظام معلومات متطور وحديث.

• ترابط المجتمعات الانسانية في ظل توجهات العولمة:

ساهمت التوجهات العالمية المتزايدة نحو الانفتاح والترابط والتكامل نحو الانفتاح والترابط والتكامل بين المجتمعات الانسانية المختلفة في نشوء العولمة.¹

¹ لخضر رابحي ، عائشة لكحل، الادارة الالكترونية كآلية من آليات التنمية الادارية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، جانفي 2016 ص 245 .

- الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة مع التكيف معها:

ان انتشار الادارة الالكترونية في كثير من المرافق والمجتمعات يحتم على كل دولة مواكبة التطورات الحاصلة واللاحق بها تجنباً للعزلة والتخلف.

- التحولات الديمقراطية ومرافقتها متغيرات وتوقعات اجتماعية وهي التي ساهمت فيها التحركات التحرر التي تطالب بالانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الانسان فتم التغيير في طبيعة بالأنظمة السياسية والادارية والقضائية.

6- المتطلبات السياسية:

والمقصود بذلك وجود ارادية سياسية من طرف القيادة السياسية لدعم الهياكل الادارية، وادخال التغييرات الجوهرية على اساليب العمل في الادارة، لذلك يعد التزام القيادة علنا للجهود الرامية لتحول الى الحكومة الالكترونية من خلال توفير المال والجهد والوقت والمتابعة المستمرة، فهذه العناصر تعتبر هي الاساسية لنجاح عملية التحول الى الحكومة الالكترونية ومنه فان انعدام الارادة السياسية يؤدي ببقاء فكرة الادارة الالكترونية حبر على ورق.¹

7- متطلبات الاقتصادية:

يمثل الاقتصاد العمود الأساسي لكل دولة، وبن المداخل المالية لكل دولة هي التي تستعمل لتوزيع الدخل وتمويل المشاريع فانه يجب العمل على تغيير الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد نتيجة للأسواق الجديدة للتجارة الالكترونية التي ستبرز، والعلاقات الجديدة بين المؤسسات الانتاجية والمستهلكين التي ستظهر.

¹ لخضر راجي، عائشة لكل، نفس المرجع، ص 246 .

المطلب الثالث: معوقات الإدارة الإلكترونية

يواجه نظام الإدارة الإلكترونية بعض المعوقات التي تحاول النيل منه والقضاء عليه

والنقليل من مزاياه ويمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: معوقات إدارية: وتتمثل في:

✚ تعقيد الإجراءات الإدارية وانعدام مرونة الهياكل التنظيمية.¹

✚ انعدام التخطيط لبرامج الإدارة الإلكترونية.

✚ وجود مخاوف على مستوى القيادات الإدارية العليا.

✚ غياب التنسيق بين الحكومات المختلفة.

✚ مقاومة هائلة للتغيير من قبل الموظفين الحكوميين الذين يخشون على الذين يخشون

على عملهم المستقبلي بعد تبسيط الاجراءات وتنظيم العمليات. وتداخل مسؤوليات اتخاذ القرار

للإقدام على التغيير أو الانتقال²

ثانياً: معوقات بشرية: وتتمثل في:

✚ انخفاض الخبرات التكنولوجية والكفاءة العالية في تقديم الخدمات.

✚ عدم تطور طرق اختيار القائمين على الأجهزة الإلكترونية .

✚ عدم كفاية التدريبات اللازمة للعاملين على الأجهزة الإلكترونية، حيث يقتضي

تدريبهم على الشرح النظري دون العلمي.

¹ علاء قاشي ، جيلالي عشير، أهمية الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات في سياق قواعد قانونية منظمة لذلك، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد 2، جامعة يحيى فارس بالمدينة، ص 89 .

² عبد السلام عبد اللاوي، الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين المعوقات ورهانات المستقبل، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 5، الشهر 3، 2021 .

- ✚ ضعف طرق تقييم الخدمات التي تقوم بها الكوادر البشرية
- ✚ انعدام او ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها، بل وتبني مواقف سلبية منها.
- ✚ عزوف الكفاءات المتميزة عن العمل في المنظمات الحكومية لقلة الحوافز
- ✚ عدم توافر الحافز القوي لدى الافراد لإنجاح عملية التحول وعدم احساسهم بأنهم جزء من عملية التحول والنجاح.¹

✚ نقص الكفاءات البشرية المستخدمة للتقنيات، مما يزيد الحاجة الى التدريب²

ثالثا: معوقات مالية : وتتمثل في:

- ✚ قلة الموارد المالية اللازمة لتوفير البنية التحتية فيما يتعلق بشراء الأجهزة والبرامج التطبيقية ومجالات تطوير الحاسبات الآلية، وإنشاء المواقع وربط الشبكات
- ✚ عدم توفر الموارد اللازمة لتمويل مبادرة الادارة الالكترونية لا سيم في حال تدني العائدات المالية الحكومية³

✚ عدم وجود مخصصات مالية كافية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات.

✚ ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحاسبات الآلية، ونقص عدد المتخصصين في

اجراء هذه الخدمات

✚ ارتفاع تكاليف توفير البنية التحتية من شراء الاجهزة والبرامج والتطبيقية وانشاء

المواقع وربط الشبكات.

¹ علال قاشي ، جيلالي عشير، نفس المرجع ، ص 90 .

² احمد فتحي الحيت، نفس المرجع ، ص 41 .

³ فريد كورنيل، نادية تيش سليمان، نفس المرجع ، ص 236 .

رابعاً: معوقات فنية وقانونية: وتتمثل في:

✚ عدم متابعة التقدم التقني في مجال الحاسب الآلي.¹

✚ عدم وجود مواصفات ومعايير ثابتة لأجهزة الحاسب الآلي المستخدمة في انجاز

الخدمات

✚ عدم اعتماد الوثائق الالكترونية كبديل عن الوثائق التقليدية في اجراء المعاملات،

سواء ما تعلق منها بالعقود أو توثيق الحقوق والالتزامات.

✚ ازدياد حجم المخالفات والجرائم الواقعة على المعلومات، منها ما يتعلق بسرقة البريد

الالكتروني، او سرقة بطاقات الائتمان، وكذلك سرقة التوقيع الالكتروني.

✚ عدم توافر الانترنت بشكل موسع في المؤسسات أو اقتصرها على فئة معينة دون

غيرها²

✚ تأخير متعمد او غير متعمد في وضع الاطار القانوني والتنظيمي المطلوب والذي

يشكل اساساً لأي عملية تنفيذ للإدارة الالكترونية.

خامساً: معوقات سياسية وتشريعية: وتتمثل في:

✚ غياب الإرادة السياسية الفاعلة والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الادارات

الالكترونية وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الادارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا

الحديثة ومواكبة عصر الرقمنة.¹

¹ علال قاشي، جيلالي عشير ، نفس المرجع ، ص 90.

² احمد فتحي الحيت، نفس المرجع ، ص 42.

✚ غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي،
وتنظر في اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر
الجاهزية الإلكترونية وترقيتها.

✚ ضعف اهتمام الإدارة العليا بتنظيم ومتابعة تطبيق الإدارة الإلكترونية.²

✚ عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونية تحدد شروط التعامل
الإلكتروني، مثل غياب تشريعات قانونية تحترم اختراق وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية،
وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.

¹ علال قاشي ، جيلالي عشير، نفس المرجع ، ص 90 .

² احمد فتحي الحيت، نفس المرجع ، ص 42.

المبحث الثالث: مفهوم خلق الثروة المطلب الأول: تعريف خلق الثروة:

الثروة (wealth): هي مصطلح يشير في علم الاقتصاد الى تراكم الموارد الاقتصادية النادرة، ويقيس قيمة جميع الاصول المملوكة لشخص او شركة او دولة، وتحدد الثروة من خلال اخذ القيمة السوقية الاجمالية لجميع الاصول وغير المادية المملوكة، ثم طرح جميع الديون.¹

وقد اختلف الاقتصاديون لتعريفهم لمفهوم الثروة، فمنهم من كان يحصر مفهومها في انتاج الوسائل المادية فقط ومنهم من كان يوسع مفهومها ليشمل كل الاشياء التي تمكن الانسان من اشباع حاجاته ورغباته سواء كانت مادية او غير مادية، كما عرفت ايضا انها: " أي شيء له قيمة وقابل للمبادلة بالنقود او بسلع ". وقد ساد هذا المفهوم لعلم الاقتصاد خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهذا الاطار كان محل اهتمام علماء الاقتصاد منصب حول البحث عن الوسائل التي تمكن من جمع الثروة وتثمينها والمحافظة عليها، باعتبارها وسيلة لإشباع الحاجات والرغبات.²

كما تعرف الثروة بانها وفرة في الموارد القيمة والموارد والممتلكات ذات القيمة ايضا، ويعرف الفرد او المجتمع او المنطقة او البلد الذي يمتلك وفرة من هذه الممتلكات او الموارد للصالح العام بالأثرياء، لكن تميز المصطلحات الاقتصادية بين الثروة والدخل، فالمفهوم

¹ زكرياء حريزي، الديمقراطية التشاركية وخلق الثروة - دراسة في المفاهيم والعلاقة - مجلة الاناسة وعلوم المجتمع، المجلد 7، العدد 2، 2024 ص 37.

² عبد الله قنش، مطبوعة في مقياس: مدخل العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 23 .

الحديث للثروة له أهميته في جميع المجالات الاقتصادية، ومن الواضح ذلك بالنسبة لاقتصاديات النمو واقتصاديات التنمية، ومع ذلك فإن معنى الثروة يعتمد على المفهوم العام، إذ يمكن للاقتصادي أن يعرفوا الثروة بأنها شيء ذو قيمة، وذلك يستحوذ على الطبيعة الذاتية للفكرة، على فكرة أنها ليست مفهوما ثابتا.¹

فالثروة بالإنجليزية (wealth) : هي الأشياء الملموسة أو غير الملموسة التي تجعل حياة إنسان أفضل حالا، وتشكل الثروة القيمة النقدية المتراكمة من المال، ويتم تحقيقها من موارد ملموسة مثل الأراضي والمنشآت أو موارد غير ملموسة مثل العلاقات التجارية وحقوق الملكية، وتساهم الثروة في توفير الدخل الحالي للأفراد والمنشآت، وأيضا تمتلك القدرة على توفير دخل مستقبلي لهم، تُعرف الثروة بأنها وفرة في الموارد القيمة أو المواد والممتلكات ذات القيمة أيضاً، ويُعرف الفرد أو المجتمع أو المنطقة أو البلد التي تمتلك وفرة من هذه الممتلكات أو الموارد للصالح العام بالأثرياء، لكن تميّز المصطلحات الاقتصادية بين الثروة والدخل، فالثروة أو المدخرات هي متغير المخزون أي قابل للقياس في تاريخ معين.²

و على الرغم من الاختلافات بين المدارس الاقتصادية حول مفهوم الثروة إلا أن المنفق عليه هو اعتبارها أساس الاقتصاد ومحركه، إذ تتبوا مركزا هاما ضمن مؤشرات قياس القدرات المالية وقوة الاقتصاد.

¹ زكرياء حريزي ، نفس المرجع ص 37 .

² عادة حلاقية، " ما معنى الثروة" ، تاريخ التصفح يوم : 2024 /05/15 الساعة 22:03 ، <https://mawdoo3.com>

الثروة الوطنية هي مجموع الموارد المادية المدفونة داخل الارض او تلك الناتجة عن علاقة الانسان بالأرض مضافا اليها المعرفة التقنية فلا قيمة للثروة الطبيعية ما لم يحسن استغلالها، فالثروة ليست مالا فقط تشتمل عناصر متكاملة بين مادية وغير مادية تضمن استدامها، اذن فهي كل شيء ذو قيمة وهي مصدر ضروري للتمويل اللازم للدول للوفاء بالالتزامات المتعلقة بوظائفها اتجاه شعوبها.¹

و في هذا السياق فقد اكد مختلف الباحثين ان هناك تعريفات ومفاهيم مختلفة للثروة ومنها انها يمكن ان تكون عملية معيارية ذات اثار اخلاقية مختلفة، حيث غالبا ما ينظر الى تعظيم الثروة على انه هدف او يعتقد على انه مبدا معياري من تلقاء نفسه، وفي هذا الاطار فقد وصف ادم سميث الثروة في كتابه - ثروة الامم - بانها: الانتاج السنوي للأرض والعمل في المجتمع، وهذا الانتاج هو الابطسط والذي يرضي احتياجات الانسان الذي يرجو ا منه الفائدة في الاستخدام الشعبي يمكن ان تكون في شكل المال او العقارات او الممتلكات الشخصية، او الشخص الذي يعتبر ثريا او غنيا هو شخص تراكمت لديه ثروة كبيرة تزيد عن ثروات الاخرين في مجتمعهم او ضمن مرجعية واحدة.²

تعريف الامم المتحدة للثروة: ان تعريف الامم المتحدة للثروة هو تعريف شامل اذ انه اجراء نقدي يشمل مجموع الاصول الطبيعية والبشرية والمادية، ويشمل راس المال الطبيعي،

¹ دحو حبالى، محمد خداوي، استقلالية القرار التنموي للجماعات المحلية كآلية لخلق الثروة المحلية - الحالة الجزائرية نموذجا -، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 7، العدد 2، جوان 2020، الجزائر، ص 14.

² زكرياء حريزي، نفس المرجع، ص 38.

كالأراضي والغابات وموارد الطاقة والمعادن، اما راس المال البشري فهو تعليم السكان ومهاراتهم، ويشمل راس المال المادي كالمصانع والآلات والمباني والبنية التحتية.¹

مفهوم الثروة زمنياً: مفهوم الثروة يختلف ايضاً عبر الزمن، وقد ادت الاختراعات الحديثة الموفرة للعماله وتطوير العلوم التي تحسن كثير من مستوى المعيشة في المجتمعات الحديثة، حتى بالنسبة لأفقر الناس، ان هذه الثروة النسبية عبر الزمن تنطبق ايضاً على المستقبل.

ورد في قاموس أوكسفورد بالإنجليزية أن مصطلح ثروة Wealth يعني الكثير من المال، الارض، أو الملكية، ويوصف الشخص الذي يحوز هاته الامور او واحدا منها بالثري وهذا ما يعني أنّ التعريف اللغوي للغرب عموماً يركز في أكثر جوانبه على الماديات أكثر منه المعنويات على فإنّ الثروة في حقيقتها لا تعني دائماً ملكية الأرض أو المال أو كلاهما، وذلك لأنّ الثروة تتعدى في الفكر الاسلامي هذا التعريف لتشمل العديد من الامور كالصحة والسعادة، الامن، الابناء... الخ فهي أعظم ثروة، وكذلك الأمم اليوم تعتبر الموارد البشرية أعظم ثروة في مخططاتها. أما قاموس ماكميلان Macmillan فقد عرف الثروة على أنها كمية كبيرة من الأموال أو أي أشياء أخرى لها قيمة، وهو ما يعني أن الثروة ليست المال فقط، وذلك لوجود العديد من المتغيرات التي تعتبر بدورها أنواعاً من انواع الثروة.²

¹ زكرياء حريزي ، نفس المرجع ، ص 38.

² فريد برادشة، دور القيادة الجماعات المحلية في الجزائر: مدخل عمليات خلق الثروة، مجلة الاناسة وعلوم المجتمع، المجلد 7، العدد 2، جانفي 2024، ص 12.

المطلب الثاني: انواع الثروة وعناصرها:

1/ انواع الثروة:

ان الثروة في حقيقة الامر تتعدى مجرد المفهوم الاقتصادي تشتمل مجالات اخرى يمكن تقسيمها الى اربع فئات، وهي فيما يلي:

الثروة المالية: تعني الحرية المالية للقيام بالمزيد مما يريد الشخص او الشركة لذا ترتبط بفهم مجالات مثل الاستثمار والادخار والميزانية والانفاق والارباح.¹

الثروة الاجتماعية: تعني الترابط وكيفية تلبية الاحتياجات الاجتماعية والعاطفية مثل المشاركة والانتماء من خلال التفاعل مع الغير، وترتبط بنوع الشخصية التي يخلقها المرء وكيف يدركها الآخرون، يؤدي التواصل الاجتماعي دورا حاسما في بناء الأبعاد الأخرى للثروة لأنه لا يمكن لفرد تحقيق الثروة بمجهوده او موارده وحدها، لذا تتطلب الثروة الاجتماعية تنمية العلاقات الشخصية والمهنية القائمة والجديدة، وان يكون الفرد واضحا بشأن ما سيفعله وما لن يفعله لبناء ثروته المالية.

ثروة الوقت: تتعلق بقدرة المرء على قضاء وقته على النحو الذي يحلو له وفي التوقيت الذي يريده، ويحب التأكد من عدم قضاء كل الوقت في كسب المال لبناء الثروة، ولان ثروة الوقت تتعلق بالمرونة والحرية، يجب على المرء خلق الظروف التي تمكنه من قضاء الوقت وفق ما يريده بغض النظر عن نطاق الدخل والثروة.

¹ المفاهيم الادارية"، تم تصفح الموقع يوم: 2024/06/19، <https://hbrarabic.com>

الثروة الجسدية: هي الثروة التي تتحكم بجميع انواع الثروة الاخرى، وتتمثل في التمارين البدنية، والتغذية السليمة والنوم والراحة، وهي عناصر يجب عدم التنازل عنها للحصول على اشغال الثروة الاخرى، خاصة الثروة المالية. وبالتالي يمكن للجميع تحقيق انواع الثروة الاربعه في حياتهم، ولكن يجب العثور على النوع الصحيح من التوازن فيما بينها، اذ تتطلب جميعها سنوات من الممارسة والتفاني والتواضع والتفاهم والتعلم.

2/ عناصر الثروة:

تتشكل الثروة بوجود عناصر تساهم في تكوينها وتكمل بعضها البعض وتشمل راس المال الطبيعي الذي يتضمن الموارد الطبيعية ذات القيمة، راس المال البشري من يد عاملة مؤهلة وتلك التي يمكن استغلالها بعد تأهيلها - العمالة الخام -، يشكل راس المال الاجتماعي عنصرا هاما في خلق الثروة من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية ودرجة الثقة، والقيم وروح الابداع وتقديس العمل واتقانه داخل المجتمع التي تمثل قيم اساسية في سلم الثروات الوطنية وتسمح بتوفير الظروف اللازمة لعمليات الاستثمار وجلب رؤوس الاموال والاستغلال الامثل للمواد الطبيعية المتاحة اضافة لذلك، فان عدد ونوعية المؤسسات التي تتوفر عليها المنطقة والتي تسمح بخلق فرص التبادل والاستثمار وتصريف الانتاج وتحويله او توفير المواد الاولية، السلع والخدمات في اطار المناولة يولد ثروة محلية في صورة شبكة مؤسسات متكاملة.¹

¹ دحو حبالى ، محمد خداوي ، نفس المرجع ، ص 14

المطلب الثالث: مصادر خلق الثروة:

انبثق التمويل بمفهومه العام من علم الاقتصاد خاصة بعد أزمة الكساد العالمي 1929 - 1933 ليعرف العالم بعدها درجة كبيرة من التغييرات خاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية وانتشار العولمة في جميع الميادين بما فيها العولمة المالية وظهرت أزمات مالية...، مقابل ذلك نجد اقتصاديات هشة للدول النامية إلى البحث وزيادة الاهتمام لقضية التنمية والقضاء على العقبات التي تواجهها، ويعتبر التمويل الحلي من قبل الاقتصاديين ويقصد به تلك النفقات المالية والمادية التي تتفق لإنجاز خطط التنمية المحلية، ويدخل ضمن التمويل الموارد الحقيقية التي يجب تخصيصها لأهداف التنمية المحلية وتشمل السلع والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية المحلية.¹

و ظهرت مع التمويل موضوعات أهمها: هيكل التمويل والسيولة والافلاس والتحليل المالي، وظل علم التمويل وصفاً خلال مراحلها الأولى في أربعينيات القرن العشرين ثم تحول إلى التحليل أوائل خمسينيات القرن الماضي بظهور نظرية ماكوينز الحائزة على جائزة نوبل 1990 حول المحفظة والتنوع الأمثل واختيار الأمثل، ثم نظرية ميلر ومود جلياني حول هيكل التمويل وتكلفة الأموال في الفترة 1956، 1961 ثم تطوير هذه النظرية من طرف ماو مونتيير ووليام شارب، وقد ظهر بعدها نظريات أخرى حول التمويل مثل تكلفة الافلاس، تكلفة الوكالة ونظرية التوزيع.

¹ نور الهدى برنو، آليات توزيع وترقية مصادر التمويل المحلي للبلدية بالجزائر وتحدياته، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 2 ص 319 .

اما التمويل المحلي فهو مرتبط بمفهوم التنمية المحلية الذي هو عبارة عن تطوير للفضاء المحلي وذلك بامتلاك الجهات الفاعلة المحلية للقدرة التنظيمية من اجل تعبئة الموارد المحلية الذاتية والخارجية لتحقيق اهداف مختلفة، وللتحويل المحلي شروط وضوابط نتعرف عليها فيما يلي:¹

1 - شروط التمويل المحلي:

للتحويل شروط اساسية متعلقة بتجسيد الطابع المحلي للتمويل وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1- 1 محلية المورد: بمعنى ان يكون وعاء متميز بقدر الامكان او اوعية الموارد المركزية اي مركز يقع في نطاق الادارة المحلية.

1 - 2 ذاتية المورد: بمعنى ان تستقل الهيئات المحلية بسلطة تقدير سعر المورد وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوقف عند احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.²

1- 3 سهولة تسيير المورد: وذلك بتقديره وكيفية تكلفة تحصيله.

كما تختلف الموارد في تنوعها ومقدارها من بلد الى اخر، بحكم الامكانيات المالية المتوفرة لديه، وبحكم الانظمة الاقتصادية المتبعة واهم هذه الموارد ما هو ذاتي وما هو خارجي لذا تنقسم مصادر تمويل الادارة المحلية الى قسمين رئيسيين وهما:

¹ نور الهدى برنو، نفس المرجع ، ص 320 .

² صبيحة محمدي، تسيير الموارد المالية في الجزائر - واقع وآفاق -، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013، جامعة الجزائر 3، ص 107 .

1 - الموارد الذاتية للبلدية:

يمكن تقسيم هذه الموارد الذاتية للبلدية الى موارد جبائية وموارد التسيير

اولا: الموارد الجبائية:

تشكل اهم مورد للبلدية وهي عبارة عن مداخيل الضرائب والحقوق والرسوم المفروضة على المواطنين والشركات التجارية والصناعية التي تنشط ضمن حدود البلدية وتكون هذه الجباية لصالح البلدية ككل او جزء منها يكون لصالحها.

أ - الرسم على النشاط المهني:

ان الرسم على النشاط المهني - PAT - الذي نصت عليه احكام المادة 34 من قانون المالية لسنة 1996، والذي خلق الرسم على النشاط الصناعي والتجاري - CIAT - الرسم على النشاط الغير تجاري والغي ايضا الرسم الخاص على البنزين الممتاز والمازوت والبتترول والرسم على الزيوت والمواد الصيدلانية - CNAT -¹

فهو رسم يفرض على رقم الاعمال الذي يحققه الاشخاص الممارسون لنشاط صناعي تجاري او غير تجاري - مهني - حيث يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بنسبة 02 % غير انه يرفع الى 03 % فيما يخص رقم الاعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات عبر الانابيب²

¹ احمد بورزق، أهم الموارد المالية البلدية في الجزائر من خلال قانون البلدية 11-10 ودورها في التنمية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة، ص 59 .

² نادية مصباحية، مصادر الجباية المحلية وتقييم مردودها، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيبي علي، البلدة، الجزائر، ص 31 .

كما يخضع هذا الرسم كل الأشخاص الطبيعية الخاضعة للضريبة على الدخل - IRG - وكل الأشخاص المعنوية الخاضعة للضريبة على ارباح الشركات - IBS - بموجب قانون المالية لسنة 2008 فقد تم رفع نسبة الرسم على النشاط المهني لينتقل من 02 % الى 03 % غير ان هناك حالات خاصة لكل من ولايات الجزائر، عنابة، قسنطينة، وهران نظرا لخصوصية نسيجها العمراني وضواحيها الذي يتطلب تنظيم تنسيقي خاص، فان الرسم يختلف فيها.

ب - الرسم العقاري:

هو ضريبة سنوية مباشرة تدفع لصالح البلدية، والعقار سواء كان مبنيا او غير مبني الموجود على اساس القيمة الايجارية الجبائية للمساحة المتواجدة عليها الممتلكات العقارية. ومثال الملكيات المبنية الخاضعة للرسم العقاري: المنشآت التجارية الموجودة في محيط المطارات والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات وارضى البناءات بجميع انواعها والقطع الارضية الملحقة لها.... ، وهذا الرسم يحدد فيها حسب المتر المربع حسب المنطقة والمناطق الفرعية. اما الملكيات غير المبنية: المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء، الاراضى الفلاحية.¹

ويعفى من الرسم العقاري بعض الاملاك العقارية منها: العقارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المخصصة للمنفعة العمومية ولا تدر ارباحا، العقارات التابعة للدول الاجنبية المخصصة للهيئات الدبلوماسية، الاملاك الوقفية.

¹ وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة لونيبي علي، البلدية، الجزائر، ص 93 .

ج - الضريبة الجزافية الوحيدة: ¹

تم احداث هذه الضريبة بموجب قانون المالية 2007، حيث تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل وتعويض الضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على القيمة المضافة وكذا الرسم للضريبة على الدخل وتعويض الضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على القيمة المضافة وكذا الرسم على النشاط المهني.

رسم التطهير:

وتأسس هذا الرسم بموجب قانون المالية 1984، الذي سوى بين رسم رفع القمامة المنزلية ورسم تصريف المياه، ولكن قانون المالية لسنة 1984 عاد الى تقسيمها وابقى على الرسم المتعلق برفع القمامة المنزلية، والذي حدد سنويا باسم مالكي السكن او المنتفعين به ويوجه لصالح البلديات التي تقوم بالتكفل بإدارة مصلحة ازالة القمامة المنزلية بصفة منتظمة. ومبلغ هذا الرسم حدده قانون المالية 2000 وعدل مرة ثانية بقانون المالية 2002 وقد جاء بشيء جديد وهو امكانية تقدير المبالغ المحتملة على سبيل المثال لا الحصر والتي يجب تحديدها عن طريق مداوات المجلس الشعبي البلدي وقدرت هذه المبالغ كالاتي:

- من 500 دج الى 1000 دج للمحل الواحد ذي الطابع السكني.
- من 1000 دج الى 10000 دج للمحل ذي الطابع المهني، تجاري، حرفي، مماثل.
- من 5000 دج الى 20000 دج بالنسبة لقطعة ارض مهياة للاصطياف ولإيراد العربات.

¹ احمد بورزق، نفس المرجع ، ص 59 .

• من 10000 الى 100000 دج بالنسبة لقطعة ارض ذات النشاط الصناعي،
التجاري، الحرفي غير التجاري او نشاط مماثل ينتج كميات من النفايات اكثر من الفئات
المذكورة اعلاه

و- رسم الإقامة:

يجبى هذا الرسم من اصحاب الفنادق والمحلات المستعملة لإيواء المعالجين او السياح،
وهم الاشخاص الذين لا يقيمون في البلديات، ولا يملكون فيها اقامة خاصة خاضعة للرسم
العقاري.

تدفع حصيلة هذا الرسم الى قابض الضرائب بعنوان مداخيل الجباية المحلية البلدية حيث
اعيد تأسيس رسم الإقامة بموجب الامر رقم: 95 - 27 المؤرخ في: 03/12/1995 المتضمن
قانون المالية لسنة 1996 وبموجب المادة 59 من القانون رقم: 02/97 المؤرخ في:
31/12/1997 المتضمن لقانون المالية 1998، اسس هذا الرسم لفائدة البلديات المصنفة
كمحطات سياحية او مناخية او حمامات معدنية او بحرية، ويستعمل هذا المورد من المال اداة
لصيانة وتحسين ظروف الإقامة والاستقبال وطبقا للمادة 26 من قانون المالية الذي عدل وتم
المادة 59 المذكورة اعلاه بما يلي:¹

" تؤسس تعريفه هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة ولا يمكن ان تقل
عن 50 دج على اليوم الواحد ولا تفوق 60 دج ولا تتجاوز 100 دج على العائلة، اما بالنسبة
للمؤسسات الفندقية ذات 3 نجوم فاكثر تحدد تعريفه الرسم على الإقامة لكل شخص على يوم

¹ صبيحة محمدي ، نفس المرجع ، ص 51

واحد من الإقامة 200 دج للفندق ذو 03 نجوم، 400 دج للفندق ذو 04 نجوم و600 دج للفندق ذو 05 نجوم". يعفى من الرسم من الرسم عن طريق مؤجر الغرف المفروشة واصحاب الفنادق مالكي المقرات المستعملة لإسكان المعالجين بالمياه المعدنية او السواح المقيمين في البلدية، ة المدفوعة من طرفهم وتحت مسؤولياتهم لدى امين خزينة البلدية. المادة 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والمتمم لأحكام المادة 48 من قانون المالية لسنة 2006. كما يلزم الوسطاء بإيداع تصريح قبل الاول من أفريل من كل سنة لدى البلدية المعنية والذي يتضمن عدد الزبائن وعدد ايام الإقامة المحققة خلال السنة السابقة، وفي حالة عدم التصريح او الدفع خارج الآجال المحددة، يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي فرض زيادة 15 % على المبالغ المستحقة الدفع من قبل المستغل، بعد التحقيق الميداني من طرف مصالح البلدية، ويعفى من هذا الرسم كل من:

- دور الشباب.¹
- الاطفال اقل من 02 سنة.
- المسافرين لتلقي العلاج والمستفيدون من تكفل صناديق الضمان الاجتماعي.

ك - الرسم الخاص على الرخص العقارية:

أستحدث هذا الرسم غير المباشر بموجب المادة 55 من القانون رقم 99 - 11²

¹ نادية مصابحية، نفس المرجع ، ص 33 .

² عواد كيلالي، تمويل الجماعات المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير من القانون العام في اطار مدرسة الدكتوراه، تخصص قانون الادارة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبيلي ليايس ، سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016/2017، ص 81 .

المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 ويعود ناتج هذا الرسم كليا للبلدية، حيث تخضع الرخص والشهادات المبينة أدناه عند تسليمها، للرسم على رخص العقارات:

- رخص البناء .
- رخص تقسيم الأراضي .
- رخصة التهديم .
- شهادات المطابقة والتجزئة والعمران .

كما انه لا يتم اصدار الرخص العقارية الا اذا تم دفع الرسم على الرخص العقارية وذلك بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2008 في مادته 25 من قانون 28 -02 المؤرخ في: 2008/07/24 المعدلة للمادة 55 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في: 1999/12/23 لقانون المالية لسنة 2000.

يؤسس هذا الرسم لصالح البلديات ويدفع عند اصدار الشهادات المقررة التي تحدد مبالغها لكل صنف، حسب قيمة البناء او طبقا لعدد القطع¹

و- الرسم الخاص بالإعلانات والالواح المهنية:

أنشئ هذا الرسم بموجب المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000، يفرض على مختلف الاعلانات والصفائح المهنية باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الاقليمية الحاملة للطابع الانساني ويحدد حسب مقاييس وطبيعة الاعلان والملصقات حيث يقدر كالاتي:

¹ نادية مصاحبة، نفس المرجع ، ص 33 .

✚ الاعلانات على الورق العادي مطبوعة او مخططة باليد من 20 الى 30 دج.

✚ الاعلانات المخطوطة او المكتوبة على ورق مجهز من 40 الى 80 دج.

✚ الاعلانات المدهونة من 100 الى 150 دج.

✚ الاعلانات المضيئة 200 دج حسب المساحة.

و ناتج هذا الرسم يخصص بالكامل الى البلدية.¹

رسم الحفلات: أنشئ هذا الرسم لصالح البلديات في المادة 106 من قانون المالية لسنة

1996 يتم دفعه من طرف المواطنين لقاء السماح لهم بإقامه الافراح والاعراس العائلية،

كالزواج والختان وحدد قانون المالية لسنة 2001 مجال الاسعار كما يلي:

✚ من 500 الى 800 دج لليوم الواحد عندما لا يتجاوز الفرح الساعة الرابعة مساء.

✚ من 1000 الى 1500 دج لليوم الواحد عندما لا يتجاوز الفرح الساعة السابعة

مساء.

✚ و يتم تحديد هذه الاسعار بموجب قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي بناء

على مداولة وبعد موافقة السلطة الوصية - الوالي او رئيس الدائرة - ويعود بكامله للبلديات

و هناك موارد جبائية مخصصة جزئيا للجماعات ولصندوقها المشترك وهي:

01 - الرسم على القيمة المضافة - TVA :-

يعرف هذا الرسم على انه " الثروة الاضافية المنشأة في المؤسسة باستعمال خدمات

وموارد الغير، بالإضافة الى وسائلها الخاصة ". حيث يعتبر اهم الرسوم غير مباشرة، وتفرض

¹ احمد بورزق، نفس المرجع ، ص 60 .

على الاستهلاك النهائي، ويخص العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا او تجاريا او حرفيا، لذلك يقع على عاتق المستهلك النهائي لا على المؤسسة، فهي تلعب دور الوسيط في تسديد الرسم الى ادارة الضرائب.¹

و هو ضريبة مباشرة اسس بموجب المادة 55 من قانون المالية لسنة 1991، بعدما تم الغاء نظام الرسوم على رقم الاعمال، وتم تطبيق الرسم على القيمة المضافة فعليا في اول 1992 بعد المصادقة على معدلاته بموجب قانون المالية 1991.

و يطبق هذا الرسم بصفة عامة في عمليات البيع والاشغال العقارية والخدمات التي لا تخضع لرسوم خاصة وكذلك كل عمليات الاستيراد، ويطبق هذا الرسم على العمليات السالفة الذكر سواء كانت هذه الاخيرة اعتيادية او استثنائية بالجزائر، اما اذا كانت عمليات الاستيراد هذه تتعلق ببعض المنتجات او الخدمات المعدة للخارج، فإنها بحكم الاقليمية تعتبر خارج مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة.²

و معدلاته تكون بين 09% - المنخفض - و 19% - العادي -، ويتم توزيع ناتج الرسم على القيمة المضافة كما يلي:

بالنسبة للأعمال المحققة في الداخل:

❖ الدولة 85%.

❖ البلدية 05%.

¹ نادية مصباحية، نفس المرجع ، ص 36.

² احمد بورزق، نفس المرجع ، ص 61 .

❖ الصندوق المشترك للجماعات المحلية 10%.

بالنسبة للأعمال المحققة ضمن الصادرات:

❖ الولاية 85%¹.

❖ الصندوق المشترك للجماعات المحلية 15%.

2- الرسم على الذبح: وهو رسم غير مباشر يفرض على ذبح الحيوانات للاستهلاك

وعلى اللحوم المصدرة والمستوردة كذلك، وتحدد قيمته على أساس الكيلوغرام من اللحم الصافي،

و يختلف السعر حسب ما إذا كان اللحم محليا أو مستوردا.²

ان ذبح الحيوانات يخضع لرسم فائدة البلديات ضمن الاشكال وتبعا للكيفيات المحددة،

حيث يفرض الرسم على وزن اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة، كما ان تحصيله الزامي

بالنسبة لكل البلديات.

و قد غير قانون المالية التكميلي لسنة 2009 واصبح يسمى الرسم الصحي على اللحوم

ويطبق بمعدل 10 دج /كلغ الواحد.

▪ 8.5 للبلديات.

▪ 1.5 لصالح صندوق حماية الصحة الحيوانية.

¹ نادية مصباحية، نفس المرجع ، ص 37 .

² عواد كيلالي ، نفس المرجع ، ص 75 .

3 - الضريبة على الممتلكات:

و تأسست هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1993 في مادته 27، يخضع لهذا الرسم الأشخاص الطبيعية، التي تملك عنوانا ضريبيا بالجزائر والتي لها اموالا وحقوقا بالجزائر وخارجها ويتم توزيعه وفقا للمادة 26 من قانون المالية 2003 كما يلي:

❖ البلدية 20%.

❖ الدولة 60%.

❖ الصندوق المشترك للجماعات المحلية 20%¹.

3 - الرسوم البيئية:

و التي تتمثل في الرسوم التالية:

رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية: حدد مبلغه بـ: 10500 دج للطن حيث توزع حصيلته بنسبة 25% للبلديات و 75% للصندوق الوطني للبيئة.

رسم التشجيع على النفايات المرتبطة بالأنشطة الصحية: حدد مبلغه بـ: 24000 دج للطن، حيث توزع حصيلته بنسبة 25 % للبلدية و 75 % للصندوق الوطني للبيئة.

الرسم التكميلي على التلوث الجوي من مصدر صناعي: حددت معاملته من 01 الى 05، توزع حصيلته بنسبة 25% للبلدية و 75 % للصندوق الوطني للبيئة.

الرسم على الاطر المطاطية والرسم على الزيوت والشحوم: حددت مبالغه بـ: 10 دج للوزن الثقيل و 05 دج للوزن الخفيف، والتي توزع حصيلته بنسبة 40% للبلدية على الاطر

¹ احمد بورزق، نفس المرجع، ص 61 .

الجديدة المصنعة محليا، و 50% للصندوق الوطني للبيئة، ونسبة 40% لصندوق الضمان والتضامن على الاطر الجديدة المستوردة، و 10% للصندوق الوطني للتراث الثقافي.

الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم المستوردة او المصنعة محليا: حدد مبلغ

الرسم بـ: 12500 دج للطن، حيث توزع النسبة كما يلي: ¹

❖ 50% لصالح البلديات على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم المصنعة محليا.

❖ 50% لصالح صندوق الضمان والتضامن على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم

المستوردة.

❖ 50% للصندوق الوطني للبيئة.

4 - الرسوم المتعلقة بالنشاط المنجمي:

ان الحصة العائدة من الرسوم والحقوق وكذا الاتاوات التي تتعلق بالنشاط المنجمي لفائدة

الجماعات المحلية تقسم على النحو التالي:

❖ الرسم المساحي: 70 % لفائدة البلديات.

❖ اتاوة الاستخراج: 20 % لفائدة البلديات.

❖ اما حقوق اعداد الرخص المنجمية 100% لفائدة البلديات

❖ وناتج المزايدة كذلك الخاصة بالسندات المنجمية 40 % لفائدة كذلك

البلديات.

¹ نادية مصابحية، نفس المرجع ، ص 38 .

ثانيا: موارد التسيير:

يعتبر هذا المورد المساهمة التي يدفعها طوعية الاشخاص مقابل مال او خدمة استفادوا منها وتتخذ شكل مداخيل املاك البلدية ونواتج الاستغلال.

ويمكن ان نقسم هذه الموارد حسب الموارد العمومية الى:

1/ ناتج الاملاك العمومية:

إن موارد الميزانية للجماعات المحلية لا تعتمد فقط على الجباية المحلية فقط، فلقد حرص المشرع على تنويع مداخيل هذه الجماعات وذلك من أجل توفير أكبر قدر ممكن من الإيرادات لتغطية نفقاتها والقيام باختصاصاتها، فإلى جانب الجباية المحلية للجماعات المحلية أملاك عقارية وأخرى منقولة تستفيد من مداخيلها المتأتية عن تأجيرها أو استغلالها أو بيعها.¹

وناتج الاملاك العقارية هو كل ما تملكه الجماعات المحلية من عقارات ومنقولات ويتميز هذا الايراد بالثبات حيث تسري عليه صحة التوقع مستقبلا وقد كان يعتبر المصدر الاساسي من الايرادات ومنها:

الايراد المتأتي من كراء العقارات وبيعها وشغل الاماكن العمومية (مداخيل املاك البلدية): وهي كل ما تتحصل عليه البلدية نتيجة استعمال املاكها من طرف الغير، كبيع المحاصيل، كراء البنائيات، حقوق الواجهات العامة واماكن التوقف، حقوق استعمال الامكنة في الاسواق المغطاة والاسواق الاسبوعية، والمعارض وحقوق استعمال الواجهات العامة.

¹ عواد كيلالي ، نفس المرجع ، ص 107 .

2/ حقوق الطريق:

ينشأ هذا الحق في حال شغل أو احتلال احد الاشخاص الطبيعية والمعنوية ساحة من الطريق العمومي مدة معينة بعد حصوله على ترخيص، مثل وضع عتاد البناء على الطريق، انجاز الاشغال.

3/ نواتج الاستغلال:

هو كل ما تجنيه البلدية مقابل ما تقدمه من خدمات لفائدة الجمهور، (ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية)¹ وهي متنوعة مثل الرسوم الجنائزية التي تدفع للبلدية مقابل منح ترخيص لكل عملية دفن، ناتج بيع السلع والخدمات كالعائدات الضافية لها....

وهناك موارد اخرى وهي:

❖ ناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية البلدية.

❖ ناتج القروض.

02) الموارد الخارجية للبلدية:**اولا: القروض:**

وهي مصدر من مصادر الايرادات المحلية نص عليها قانون البلدية في المادة 170

والمادة 174 تنص: " يمكن اللجوء الى القرض لإنجاز مشاريع منتجة للمداخيل " ².

¹ احمد بورزق، نفس المرجع، ص 62 .

² المادة 174 من قانون البلدية 11-10 لمؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 37، المؤرخة في 3 جويلية 2011، ص 24 .

كما تعتبر القروض موردا من الموارد المالية والوسيلة المفضلة للجماعات المحلية لتمويل نفقات التجهيز والاستثمار، وذلك راجع لمحدودية تحكمها في مواردها الجبائية ولقلة الاعانات التي تقدمها الدولة.

بموجب احكام المادة 4 من المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في: 1985/04/30، والمتضمن انشاء بنك التنمية المحلية تم تحديد دور هذا الاخير في تمويل الجماعات المحلية عن طريق تقديم فروض على مختلف أشكالها مساهمة منها في التطور الاقتصادي والاجتماعي طبقا للسياسة الحكومية في حدود المعتمدة في إطار التنمية الوطنية.¹

يمكن أن تكون القروض المقدمة للجماعات المحلية إما ذات قيمة ثابتة حيث تمتد الى 30 سنة وهي القروض الي غير أنها لا تقي بالحاجيات المتزايدة للجماعات المحلية وإما ذات قيمة متغيرة أو قابلة للمراجعة الا أنها تحمل عدة مخاطر في حالة ارتفاع نسبة الفوائد لأنها نتجت من جراء التطورات التي عرفتھا السوق المالية الجزائرية

ثانيا: الاعانات:

1 - اعانات المخططات البلدية للتنمية (PCD):

فهي تحتوي على مجموعتين من العمليات تخص التجهيز والاستثمار حيث تستفيد البلدية من إيرادات غير مباشرة فكل بلدية تقوم بتجهيز قوائم تسجيل فيها مجموعة من العمليات الخاصة بالتجهيز والاستثمار مهما كانت صيغتها أو مصدر تمويلها ويوضع في هذه القوائم

¹ صبيحة محمدي، نفس المرجع ، ص 70 .

إسم المشروع ونوعه والمبلغ المالي المقدر له مع تبيان الدراسات والتهيئة التقنية شريطة مسابقتها والمخطط وألا يتعرض هذا المشروع للرفض من طرف السلطة الوطنية¹

2 - إعانات صندوق التضامن والضمان والجماعات المحلية (GSGCL):

يعتبر الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالداخلية يخضع سيره لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 24 مارس 2014 يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره²

يقدم صندوق التضامن لكل من البلديات والولايات إعانات تسوية موزعة نسبيا من الضرائب من الضرائب لقسم التسيير والتي تهدف الى التقليل من الاختلالات المالية الموجودة بين البلديات والولايات مع الاخذ بعين الاعتبار الوضعية المالية للجماعات المحلية وعدد السكان، وكذا تخصيصات مالية لقسم التجهيز والاستثمار حيث تمنح هذه الاعانات للتمويل الكلي او الجزئي لمشاريع التجهيز والاستثمار، لاسيما في ميدان الري والتزود بمياه الشرب والانارة والتطهير ومختلف انواع التهيئة، حيث تقدم هذه الاعانات حسب الاولوية، ويظهر ذلك خاصة في البلديات التي تقوم بإعداد ملف للتمويل الخاص بمشاريعها على مستوى كل ولاية، وبعد الموافقة على هذه المشاريع ترسل الى الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي يحدد البرنامج النهائي للعمليات عن طريق مجلس التوجيه، كما يدفع مباشرة اعانته الى ميزانية

¹ صبيحة محمدي، نفس المرجع ، ص 74 .

² كريمة بوساق، ليلي مطالي، صناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، بحث مقدم الى اليوم الدراسي حول: اصلاح المالية المحلية: مشاكلها تحدياتها وأفاقها، جامعة بومرداس، 2018 ص 5 .

الجماعات المعنية في الفصل الخاص بالتجهيز والاستثمار ويتم توزيعها بنسبة 20% للولايات ونسبة 80% للبلديات.¹

ثالثا: مسح الديون:

قد تعتمد الدولة لمسح ديون البلديات من اجل اعادة توازنها المالية، الا ان قيام الدولة بمسح ديون البلديات وان كان يخفف من الازمة المالية التي تعرفها ويمكنها من الانطلاق من جديد. الا ان هذا الحل لا يقضي على جذور المشكلة نظرا لبقاء اسباب اعادة ظهورها، وما يؤكد ذلك هو ظهور ديون جديدة بعد عملية المسح.²

رابعا: التعويض الناجم عن تخفيض او اغاء جبائي:

حسب المادة 05 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية فانه: "يجب ان يعوض كل تخفيض في الايرادات الجبائية البلدية ينجم عن اجراء تتخذه الدولة ويضمن اغاء جبائيا او تخفيضا في نسب الضريبة او الغائها بتاريخ جبائي يساوي على الاقل مبلغ الفارق عند التحصيل".³

خامسا: الهبات والوصايا:⁴

الداخلية والخارجية مع ضرورة المصادقة من طرف الوالي على المداولة في حالة الهبات والوصايا الاجنبية مع الموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية حيث تنص المادة 57 من

¹ صبيحة محمدي، نفس المرجع ، ص 74 .

² احمد بورزق، نفس المرجع ، ص 63 .

³ المادة 5 من قانون البلدية 10-11، الجريدة الرسمية رقم 37 ، ص 7 .

⁴ احمد بورزق، نفس المرجع ، ص 64 .

قانون البلدية على: " لا تنفذ الا بعد المصادقة عليها من الوالي، المداولات المتضمنة ما يأتي..... قبول الهبات والوصايا الاجنبية....." ¹

و تتضمن المادة 171 من القانون نفسه: " يخضع قبول الهبات والوصايا الاجنبية للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية....." ²

"و يخضع قبول او رفض اي هبة او وصية لمداولة المجلس الشعبي البلدي " المادة

³166

¹ المادة 57 من قانون البلدية 10-11، الجريدة الرسمية رقم 37 ، ص 12 .

² المادة 171 من قانون البلدية 10-11، الجريدة الرسمية رقم 37 ، ص 23 .

³ المادة 166 من قانون البلدية 10-11، الجريدة الرسمية رقم 37 ، ص 23

خلاصة الفصل:

مما سبق نستخلص ان للإدارة الإلكترونية لها اهمية بالغة في تطوير الجهاز الاداري من خلال الاعتماد على تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة ومن خلال التحول من النظم الورقية في اداء الاعمال الادارية الى النظم الرقمية والتي تتطلب استخدام كل الوسائل الإلكترونية المتاحة، بغرض تطوير اداء الادارات العمومية وتحسين وتطوير خدماتها العمومية، وايضا من اجل توفير تطبيقات الكترونية وخدمات هدفها الحصول على اكبر قدر ممكن من الموارد المالية للبلدية تمكنا من تطبيق برامجها التنموية، وخلق ديناميكية اقتصادية تساهم في الدفع بعجلة التنمية المحلية وتساهم ايضا في خلق الثروة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية (دراسة

حالة بلدية برج زمورة)

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية (دراسة حالة بلدية برج زمورة)

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الاول الى اهم النقاط فيما يخص المفاهيم الاساسية والتعرف على خصائص واهداف وعناصر الادارة الالكترونية واسباب التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الحديثة وايضا على تطبيقات الادارة الالكترونية واثرها ومعوقاتهما، وتطرقنا ايضا الى مفهوم خلق الثروة حيث قدمنا عدة تعريفات للثروة وانواعها وعناصرها ومصادرها، في هذا الفصل سنحاول اسقاط الجانب النظري الى دراسة ميدانية من خلال دراسة حالة على مستوى بلدية برج زمورة

ومن أجل الإحاطة أكثر بحيثيات الدراسة تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الاول: منهجية الدراسة
- المبحث الثاني: عرض وتحليل ومناقشة النتائج
- المبحث الثالث: الاستنتاجات والاقتراحات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة :

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة ، حيث يمكننا من وصف وتشخيص موضوع البحث، كما يساعدنا على تجميع الحقائق وتبويبها وتحليلها، وتم الاعتماد أيضا على منهج دراسة الحالة الذي يسمح اسقاط البحث العلمي على الواقع الميداني قصد التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في مؤسسة البلدية في خلق الثروة .

المبحث الثاني: بطاقة معلومات حول بلدية حول بلدية برج زمورة**اولا - تعريف البلدية في الدساتير الجزائرية:**

البلدية، هذه الوحدة الإدارية والسياسية والاجتماعية تعتبر مدرسة هامة لتنمية الوعي المجتمعي وتشجيع المشاركة المدنية. فهي ليست فقط البنية الأساسية للدولة الديمقراطية الشعبية، بل هي أيضا محور الحكم اللامركزي، حيث تلعب دورا حيويا في تسيير الشؤون المحلية وتمثل قاعدة الحكم المحلي المستقل بدرجة كبيرة.

❖ دستور سنة 1963 المؤرخ في 10 سبتمبر 1963 حيث نصت المادة 36 منه على: "

تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها واختصاصها. تعتبر البلدية أساسا المجموعة الترابية والاقتصادية والاجتماعية."

❖ دستور 1976 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 حيث نصت المادة 36 منه على:

المجموعات الإقليمية والسياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القاعدة."

❖ دستور 1989 المؤرخ في 23 فيفري 1989 حيث نصت المادة 15 منه على"

الجماعات الإقليمية للدولة هي الولاية والبلدية، البلدية هي الجماعة القاعدية ."

تعرف البلدية بأنها "هي الجماعات القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون".

كما تعرف بأنها "القاعدة المحلية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".

❖ البلدية في دستور 1996 لم يختلف دستور 1996، المعدل والمتمم، عن دستور 1989، واهتم هو الآخر بالبلدية واعتبرها جماعة اقليمية قاعدية للدولة، حسب المادة 16 منه.

❖ البلدية في دستور 2020: لقد نصت المادة 17 من دستور الجزائر 2020، على مايلي " الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية "

ثانيا: التعريف ببلدية برج زمورة:

تعتبر بلدية برج زمورة من أقدم البلديات حيث كانت تعرف خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية ببلدية البيان المختلطة وبعد الاستقلال أنشأت بموجب الأمر رقم: 63-466 المؤرخ في 1965/12/02 والتي كانت تسمى زمورة الى غاية سنة 1970 أين تم تغيير اسمها إلى برج زمورة. كانت تتبع لعمالة قسنطينة في العصر العثماني وكانت تعرف باسمها برج زمورة نظرا للحصن المتواجد على أعلى قممها، وبعد ذلك تبعت إلى عمالة سطيف وبعدها إلى ولاية برج بوعرييج في آخر تقسيم إداري في الجزائر، وزمورة تعتبر أقدم من الولاية نظرا لتاريخها العريق.

تقع برج زمورة ضمن سلسلة جبال البيان والبابور شمال ولاية برج بوعرييج على ارتفاع يناهز 1200 م.

زمورة مدينة غارقة في التاريخ والآثار الرومانية تعد شاهدة على عمق تاريخ المنطقة في كل من تالاورزو، وتيغرمين، وخرية قيبرة المصنفة عالميا، ووفقا لبعض الفرضيات فقد تم بناء المدينة ابتداء من القرن العاشر الميلادي على سفح الجبل ، نالت زمورة مكانة كبيرة في عهد الأتراك العثمانيين الذين استوطنوها واتخذوها مركزا مهما في الشرق الجزائري وأقاموا بها محميات قلعة زمورة كمركز للوجود العثماني بالمنطقة وتعد قصبته المبنية على يد الأتراك دليلا على مكانتها في ذلك العهد.

وقد سكن برج زمورة عبر التاريخ كل من الأمازيغ والعرب والأتراك، ويعد الكثير من سكان زمورة من أصل تركي يعيشون بها إلى الآن، كما يوجد الكثير من العائلات من الأشراف المرابطين المنتسبين لأهل البيت النبوي.

تشتهر زمورة بمساجدها ودور العلم وهي أحد أهم المراكز العلمية في ولاية برج بوعريبرج وشرق الجزائر، تعد هذه المدينة الجبارة التي قاومت الاستعمار الفرنسي منذ أن دخل إلى الجزائر.

كان للمدينة دور مركزي في المنطقة أيام الخلافة العثمانية في الجزائر حيث قام الجيش الانكشاري بتأسيس أول قواعده بثلاث مناطق وهي برج زمورة والجزائر العاصمة وبقسنطينة، ففي رسالة بعثها الباب العالي إلى قائد الجيش الانكشاري بالمغرب العربي قال له فيها: ركز جيشك في ثلاث مناطق وهي الجزائر، زمورة وقسنطينة.

اشتهرت زمورة بالعلم والعلماء والأشراف والفقهاء والقضاة منهم الشيخ العلامة أحمد بن قدور الذي شرح كتاب سيبويه وله تعليقات كثيرة على مجموع المتون ومنه العلامة الشيخ عمر أبي

حفص الزموري الذي كان حجة زمانه ومنهم العلامة الشيخ علي أبو بكر... وغيرهم ومن القضاة ابن الأقرط وابن القاسم وابن الجودي وابن سالم.... وغيرهم لذا كانت منارة منذ القديم للعلم والعلماء والقضاة.

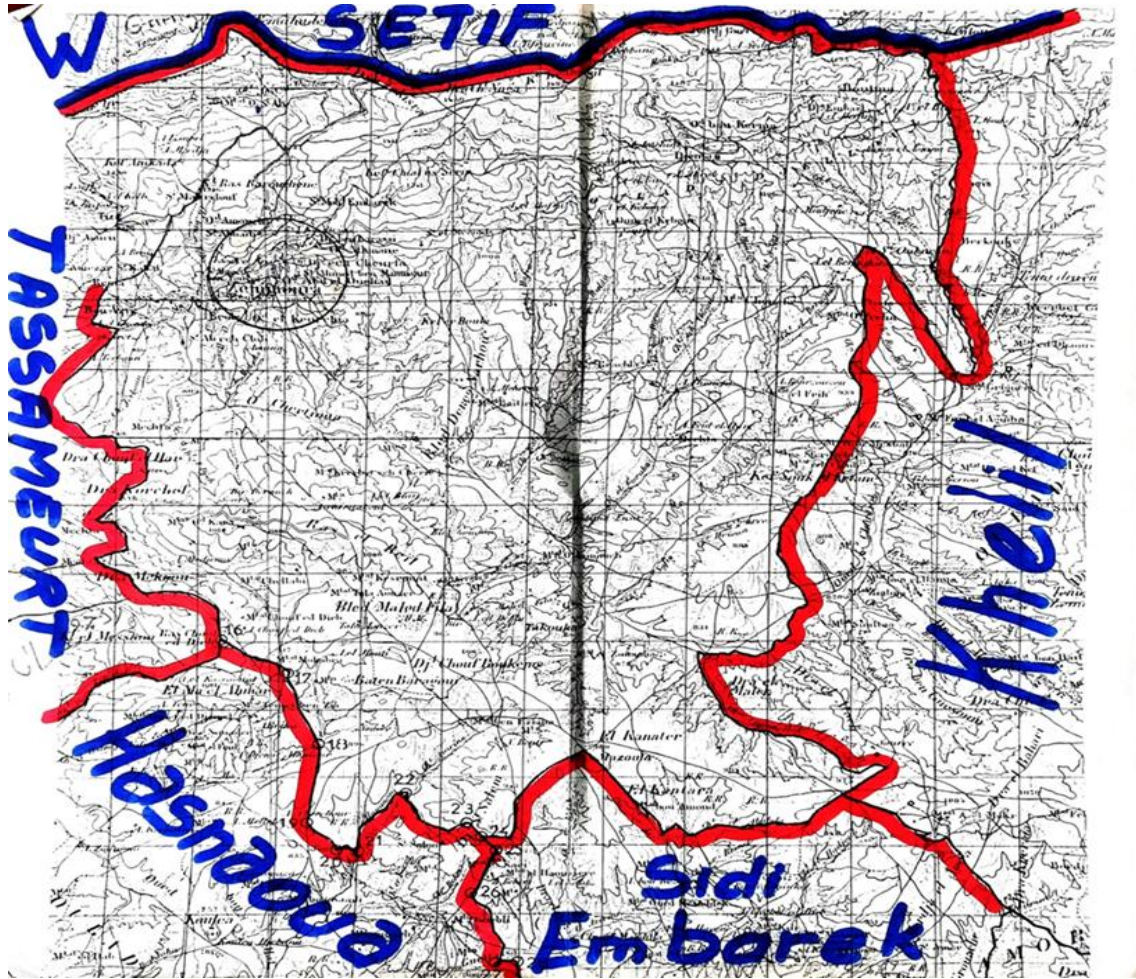
تتميز زمورة بنمطها المعماري الذي يجمع بين الطابع الأندلسي والتركي والبربري وتتميز بكثرة مساجدها بحيث يوجد بها مسجد يعود للقرن الثالث هجري كما توجد بها زاوية لتحفيظ القرآن تعود لعهود إسلامية قديمة في قرية القليعة بتسامرت لهذا فهي تملك أهمية سياحية ودينية وتاريخية هامة جدا في الجزائر.

الحدود الإقليمية للبلدية:

تقع بلدية زمورة شمال ولاية برج بوعريريج حيث تبعد عن مقر الولاية بمسافة 30 كلم يحدها

- من الشمال: بلدية قنزات وحربيل التابعتين لولاية سطيف.
- من الجنوب: بلديتي تسامرت وحسناوة.
- من الشرق: بلديتي خليل وسيدي امبارك.
- من الغرب: بلدية تسامرت وأولاد دحمان.

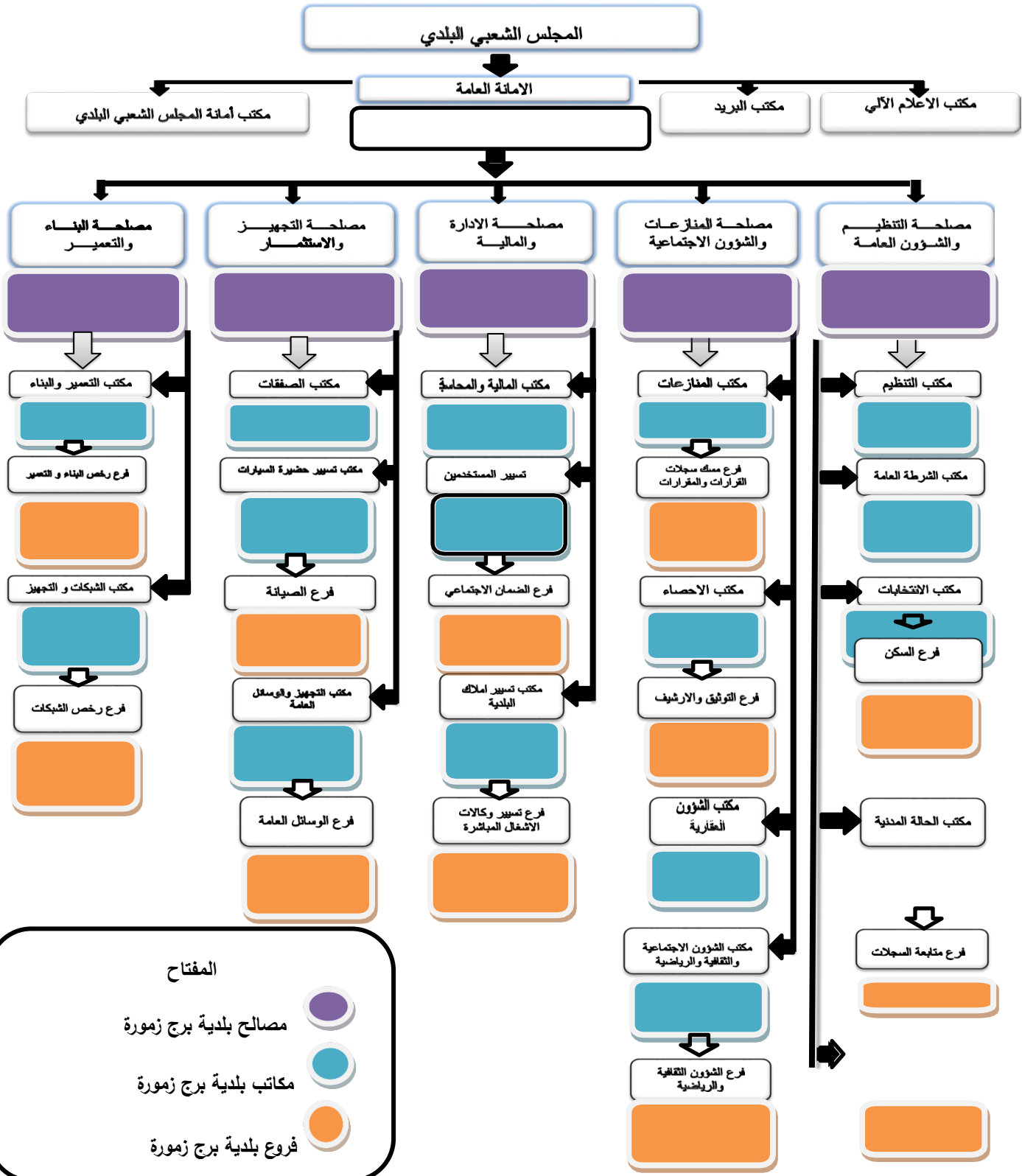
الشكل رقم (1) : الحدود القليمية لبلدية برج زمورة



المصدر: وثائق خاصة بالبلدية.

المبحث الثاني: مجتمع وعينة البحث
الشكل رقم (2) : الهيكل التنظيمي لبلدية برج زمورة .

1/ الهيكل التنظيمي لبلدية زمورة:



من اعداد الطالب بناء على المعطيات المقدمة من مكتب تسيير المستخدمين لبلدية برج زمورة

2/ تحليل الهيكل التنظيمي لبلدية برج زمورة

ترك المشرع الجزائري للمجالس المنتخبة مسؤولية تحديد الهيكل التنظيمي للبلديات، مما يعني أن كل بلدية تضطلع بوضع هيكلها المناسب وفق مداولة المجلس الشعبي البلدي وباقتراح من السيد الأمين العام للبلدية، إذ يخضع الهيكل التنظيمي للبلدية لقواعد وخصوصيات ووفق الإمكانيات المادية للبلدية والاحتياجات الفعلية لمصالحها إذ لا يوجد هيكل تنظيمي موحد تسيير وفقه كل بلديات الوطن.

وهذا ينطبق على بلدية زمورة حيث:

يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية زمورة من (05) مصالح وتسعة وعشرين مكتبا (20) وتم

تدعيم هذه المكاتب باثني عشرة فرعا (12) وهي كالتالي:

1) الأمانة العامة:

تتكفل بـ:

- تنسيق وتنشيط مجمل المصالح البلدية الإدارية والتقنية.
- تسيير المصالح المشتركة (البريد -الهاتف -التيليكس -الاعلام الالي).
- جمع وسائل الإدارة العامة.
- ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية.
- إعداد اجتماعات المجلس الإدارة العامة.
- القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة والمراقبة.

-مسك ملفات الرئيس وأعضاء المجلس الشعبي البلدي.

وتضم ثلاثة مكاتب:

مكتب أمانة المجلس الشعبي البلدي:

-تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.

-إعداد محاضر المجلس الشعبي البلدي.

-إعداد مداوات المجلس الشعبي البلدي ومتابعة تنفيذها، مع الاشراف على صياغة

المداوات ومراقبة شكلها القانوني.

-مسك سجل المداوات ومحاضر الاجتماعات.

مكتب البريد:

-استقبال البريد وتسجيله وفرزه وتوزيعه على مختلف المصالح.

- تسجيل وإرسال البريد للمصالح الخارجية.

- توزيع البريد على المواطنين.

- مسك سجلات البرقيات والبريد.

مكتب الاعلام الآلي: يتكفل ب:

-إعداد برامج الاعلام الآلي والإشراف عليها وتنفيذها.

-معالجة مختلف المصالح البلدية بواسطة الإعلام الآلي.

1/ مصلحة التنظيم والشؤون العامة:

وتضم خمسة مكاتب وهي: مكتب الانتخابات: فرع السكن ومكتب الحالة المدنية: فرع متابعة السجلات، مكتب البلدي لحفظ الصحة: فرع المؤسسات المصنفة والنشاطات الحرفية، مكتب التنظيم، مكتب الشرطة العامة:

1-1 / مكتب الانتخابات:

- مسك بطاقات الناخبين المسجلين على مستوى البلدية.
- مسك قوائم الناخبين وتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية الانتخابية.
- السهر على تنظيم وتسيير عملية مراجعة القوائم الانتخابية.
- تنفيذ قرارات اللجنة الإدارية الانتخابية، وتحضير الوثائق الضرورية لمعالجة القوائم الانتخابية بالإعلام الالي.
- ويحتوي فرع السكن: إصدار شهادة الإقامة وبطاقة الايواء أو اصدار وثائق تحويل الإقامة.

1-2 / المكتب البلدي لحفظ الصحة:

لهذا المكتب مهام خاصة محددة بموجب الرسوم 146/78 المؤرخ في 2007/06/30 يشرف عليه مهندس يختص بالمحافظة على الصحة والنقاوة في جميع المؤسسات والأماكن العمومية ويقترح ويطبق أي برنامج يختص حماية صحة الجماعة المحلية وترقيتها لاسيما في مجال مكافحة الامراض المتنقلة ومقاومة ناقلات الأمراض. وتضم فرع المؤسسات المصنفة والنشاطات الحرفية:

-متابعة المؤسسات المصنفة.

-استقبال ملفات الحصول على ممارسة نشاطات حرفية مصنفة ومتابعة الإجراءات

الإدارية المتعلقة بها.

-إعداد التقارير الدورية والاحصائية الخاصة بالمربين والتجار والمؤسسات المصنفة.

1-3 / مكتب الحالة المدنية:

-استخراج جميع وثائق الحالة المدنية.

-تسليم رخص الأفراح ورخص الدفن.

-الرد على طلبات المواطنين الخاصة واستخراج وثائق الحالة المدنية.

-الرد على المراسلات الواردة من القنصليات وصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد

بإلحاح.

-تسجيل البيانات الهاشمية وإعادة السجلات المتلفة والقديمة.

ويضم فرع متابعة السجلات:

-تسجيل المواليد والوفيات.

-إبرام عقود الزواج، ومتابعة السجلات والاعتناء بها.

-إعداد قوائم المواليد والوفيات شهريا ومسك سجلات الحالة المدنية.

1-4 / مكتب التنظيم:

-تحضير مخطط التدخل والإسعاف البلدي.

-إحصاء ومسك الملفات وقرارات الاعتماد لمختلف الجمعيات الثقافية والرياضية.

- إبداء رأي البلدية واعتماد الجمعيات.
- مسك سجل يحتوي على المعلومات لهذه الجمعيات.
- فتح سجل لتسجيل المترشحين لعملية القرعة وتنظيمها.

1-5 / مكتب الشرطة العامة:

- إحصاء الشباب المعنيين بالخدمة الوطنية وشهادة عدم العمل بأجر.
- شهادة الاعوزاز واستقبال ملفات شهادة الكفالة.
- استقبال ملفات رخص المقاهي واستلام ملفات رخص الحمامات.
- استلام ملفات كل الرخص للمؤسسات المصنفة والتصديق على تصريحات السيارات والدراجات والعربات ومنح الاستشارة الخاصة بالملف.

2 / مصلحة المنازعات والشؤون الاجتماعية:

- وتتكون من أربعة مكاتب وهي: مكتب المنازعات: فرع مسك سجلات القرارات والمقررات، مكتب الإحصاء: فرع التوثيق والإرشيف ومكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية: فرع الشؤون الثقافية:

1-2 / مكتب المنازعات:

- تمثيل البلدية على مستوى القضاء والدفاع عنها.
- تقديم استشارات قانونية لمصالح البلدية.
- مسك السجل لمتابعة القضايا.
- إعداد العرائض ومكرات الدفاع.

- القيام بإجراءات نزع الملكية.

ويضم فرع السجلات القرارات والمقررات:

- اعداد نشرة العقود الإدارية، مسك سجل القرارات والمقررات.

2-2/ مكتب الإحصائيات:

- إحصاء كل ما من شأنه اجتماعي، صحي، تربوي فلاحي عمراني، ديني، رياضي،

حيواني. وتوفير العمل على إيجاد بنك معلومات إحصائية تخص البلدية وإعداد مختلف

الجدول الإحصائية الدورية والعرضية.

ويضم فرع التوثيق والأرشيف:

✓ يتولى مسؤولية المحافظة على وثائق البلدية وحيازتها واستلام الوثائق من مختلف

المصالح البلدية.

- جمع وتنظيم الصحف والمجلات والمطبوعات الواردة إلى البلدية وإعدادها لمصدر

الوثائقي تحت تصرف البلدية، الاستنساخ بجميع أنواعه على آلة الستانسيل التصوير.

- تصنيف الوثائق المودعة، نسخ المصادر الوثائقية.

2-3/ مكتب الشؤون العقارية:

- تسوية الأراضي وتحديد طبيعتها بالاتصال بمختلف المصالح وأملاك الدولة وكالة

ومسح الأراضي، المحافظة العقارية، وتسيير ومتابعة ملف البناء الذاتي، التجزئات الاجتماعية

والسكن الاجتماعي الريفي.

- تسيير ومتابعة الترقية العقارية والأراضي الهاشمية، والمتابعة والتسوية القانونية للأراضي المدمجة في إطار الاحتياجات العقارية والتنسيق مع الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاري الجهوي.

- تحضير وإعداد وتسجيل وإشهار مختلف عقود الملكية.

2-4/ مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية:

- مساعدة مختلف الفئات الاجتماعية (المسنين والمكفوفين والمعوقين والفقراء).

- مسك بطاقة المستفيدين من المساعدات الاجتماعية، ومسك بطاقة المعوقين.

- تنظيم الندوات والمعارض المتعلقة بالجانب الاجتماعي وتسجيل وتوجيه الشباب الراغب في التشغيل.

- متابعة عملية التمهين على مستوى البلدية وتقييمها بصفة دورية، وتشجيع مبادرات الشباب.

ويضم فرع الشؤون الثقافية والرياضية:

- إحياء المناسبات الوطنية والدينية بالتنسيق مع لجنة الحافلات ان أمكن وجودها.

- القيام بحفلات تكريم في مختلف المناسبات للجانب الثقافي.

- اقتراح الإعانات المالية لمختلف الجمعيات الثقافية والدينية حسب حجم نشاطها الثقافي والديني.

- مسك التقارير المالية والأدبية لمختلف الجمعيات الرياضية.

- برمجة النشاط الرياضي، واقتراح الإعانات لمختلف الجمعيات، والسهر على صيانة الملاعب الجوارية.

- مسك التقارير المالية والأدبية لمختلف الجمعيات الرياضية ومتابعة نشاطها وبرمجة النشاط الرياضي.

3/ مصلحة الإدارة والمالية:

يتكون من ثلاثة مكاتب وهي مكتب المالية والمحاسبة ومكتب تسيير المستخدمين: فرع الضمان الاجتماعي ومكتب تسيير أملاك البلدية: فرع تسيير وكالات الأشغال المباشرة:

3-1 / مكتب تسيير المستخدمين:

- برمجة ومتابعة دورات التكوين والإتقان والامتحانات المهنية.
- مسك بطاقة المستخدمين.
- العمل على فرض قواعد الانضباط.
- تحضير ومتابعة إنشاء اللجان المتساوية الأعضاء البلدية.
- اعداد ومتابعة مسابقات التوظيف والتوظيف المؤقت واعداد مخطط التسيير البلدي.
- دراسة واقتراح احتياجات البلدية من اليد العاملة.
- اعداد وتنفيذ ملفات أجور المستخدمين الدائمين، وتحديد واقتراح التوقعات في مجال تغيير الأجور.

- متابعة بطاقة وسجلات التنقيط اليومي للحضور اليومي.

ويضم فرع الضمان الاجتماعي:

- المتابعة اليومية للعمال خلال تحضير ملفات التقاعد.
- متابعة ملف طلب العمل الدوري لجميع المستخدمين.
- متابعة العطل المرضية -حوادث العمل - الأمراض.
- التنسيق مع العامل ومصالح الضمان الاجتماعي.

3-2 / مكتب تسيير أملاك البلدية:

- إعداد دفتر الجرد.
- مسك استمارة معلومات عن الأملاك العقارية البلدية.
- فرع تسيير وكالات الأشغال المباشر:
- تسيير وكالة الأشغال المباشر إيرادات - تصفية - أمر بالصرف - نفقات .

4/مصلحة التجهيز والاستثمار:

- وتضم ثلاثة مكاتب وهي: مكتب الصفقات ومكتب تسيير حاضرة السيارات: فرع الصيانة ومكتب التجهيز والوسائل العامة: فرع الوسائل العامة:

4-1 / مكتب الصفقات العمومية:

- تحضير عقود الصفقات العمومية (إعداد الإعلانات الخاصة بإبرام الصفقات).
- برجمة الاجتماعات الخاصة بلجان الصفقات.
- إعداد صفقات التسوية.
- إعداد جداول الأشغال ومسك بطاقات البرامج.

4-2/ مكتب تسيير حاضرة السيارات:

- العناية والحفاظ على جميع السيارات والشاحنات والحافلات والصيانة والتشحيم والتصليح.

- الإشراف على ورشة تصليح السيارات.

- الإشراف على ورشة الميكانيك العامة والصيانة.

4-3/ مكتب التجهيز والوسائل العامة:

- تموين وتجهيز مصالح ومشاريع البلدية.

- برمجة المشتريات واقتناء العتاد والسلع بما فيها المستوردة.

- ترقيم العتاد والإشراف على توزيعه ومسك سندات الطلب وبطاقات التموين.

ويضم فرع الوسائل العامة:

- مخزن قطاع الغبار.

- مخزن مواد البناء.

- المخازن العامة .

- مسك بطاقات المشتريات.

5/ مصلحة البناء والتعمير:

وتضم زوج مكاتب وهي: مكتب التعمير والبناء: فرع رخص البناء والتعمير ومكتب

الشبكات والتجهيز: فرع رخص الشبكات:

5-1 / مكتب التعمير والبناء:

- اختيار الأراضي الصالحة للبناء.
- إعداد المخططات ومتابعة مختلف دراسات التعمير.
- متابعة مشاريع التهيئة الحضرية
- اعداد بطاقات تقنية لمختلف مشاريع البناء.
- ويضم فرع رخص البناء والتعمير:
- رخصة البناء والهدم، ورخصة التجزئة والتقسيم.
- إصدار شهادات التعمير، شهادة المطابقة، شهادة التعمير.

5-2 / مكتب الشبكات والتجهيز:

- برمجة عمليات التهيئة والتعمير، تنظيم المرور والتنقل الحضري.
- برمجة صيانة الطرق الحضرية، متابعة مشاريع الاشغال العمومية.
- صيانة شبكة الانارة العمومية على المناطق الحضرية متابعة مشاريع الري.
- ويضم فرع الشبكات:
- إعداد رخص شق الطرق الكهرباء، الماء التطهير، الهاتف.
- إعداد رخص بناء المحولات الكهربائية ووضع الاعمدة.
- برمجة شبكات التطهير ومتابعتها.

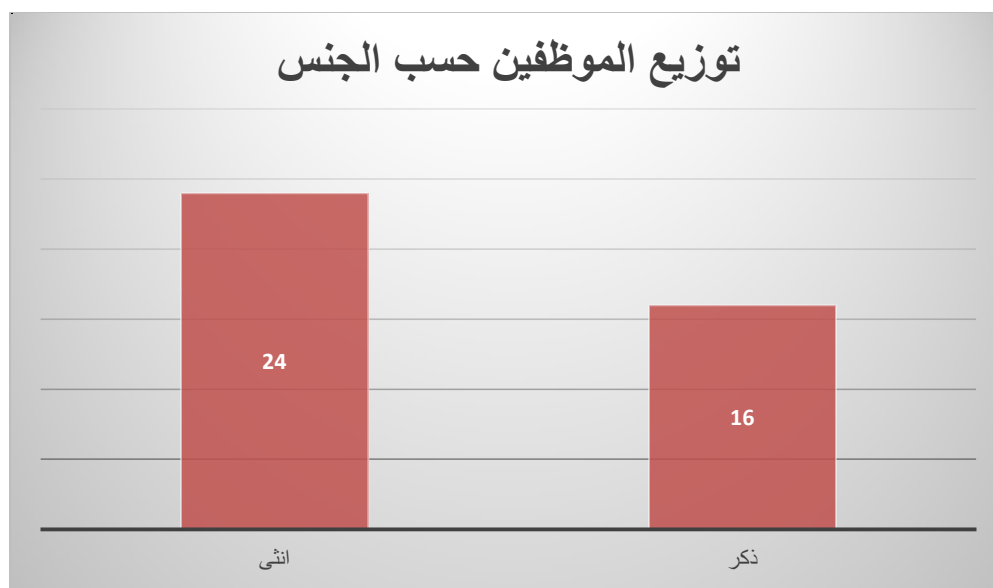
المبحث الثاني: عرض وتحليل ومناقشة النتائج.

المطلب الاول: عرض النتائج وتحليلها

الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
60%	24	أنثى
40%	16	ذكر
100%	40	المجموع

الشكل رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

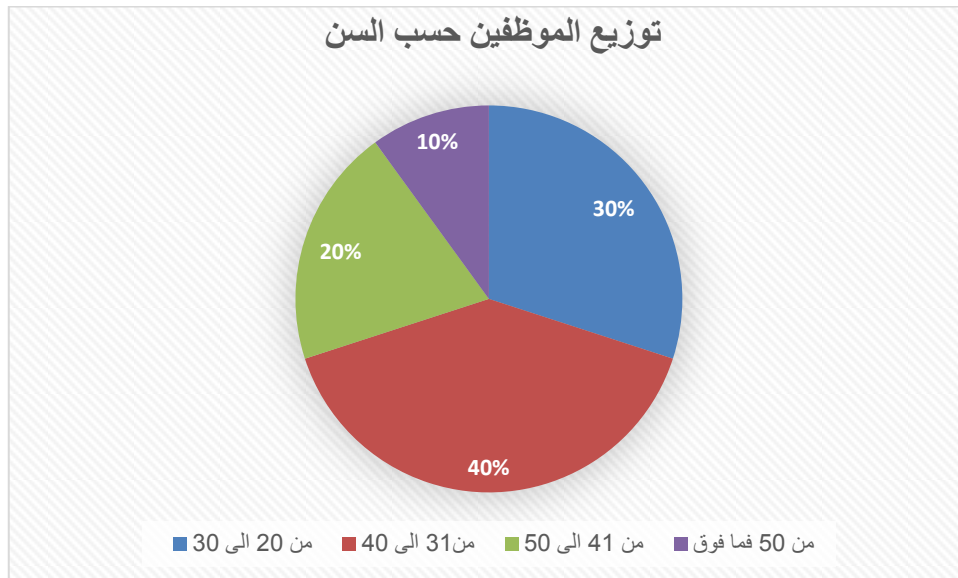


من خلال الجدول رقم (01): والشكل أعلاه نلاحظ أن عدد الموظفات أكبر من عدد الموظفين حيث بلغ عددهن 24 موظفة فيما بلغ عدد الموظفين 16 موظف بنسبة 60% و 40% على الترتيب.

الجدول رقم (02): توزيع السكان حسب السن:

النسبة المئوية	التكرار	السن
30%	12	من 20 إلى 30
40%	16	من 31 إلى 40
20%	8	من 41 إلى 50
10%	4	من 51 فما فوق
100%	40	المجموع

الشكل رقم (04): توزيع السكان حسب السن:

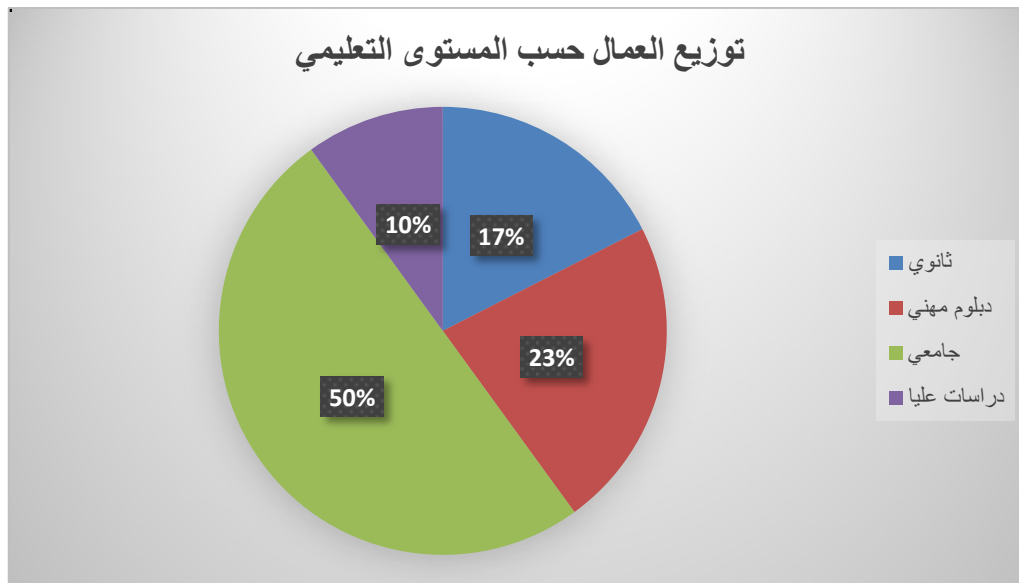


من خلال الجدول رقم (02): اعلاه نلاحظ توزيع الموظفين حسب السن اقل من 30 سنة تكون النسبة 30% ومن 31 إلى 40 سنة تكون النسبة 40% ومن 41 إلى 50 سنة تكون النسبة 20% ومن 51 فما فوق تكون بالنسبة 10%، وهذا راجع للإدماج حاملي الشهادات من الشباب والتقاعد المسبق.

الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
10%	7	ثانوي
17%	9	دبلوم مهني
50%	20	جامعي
10%	4	دراسات عليا
100%	40	المجموع

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

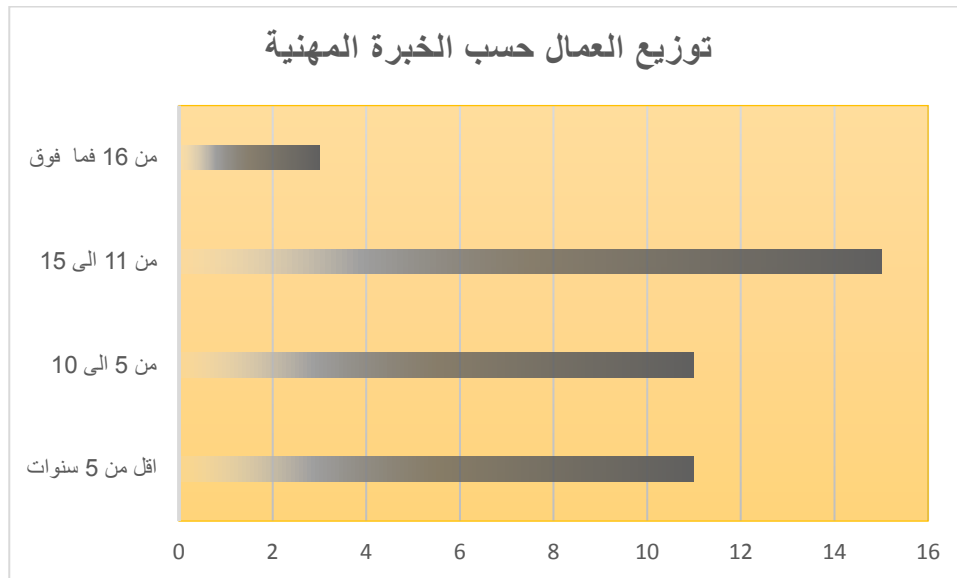


نلاحظ من خلال الجدول رقم (03): والشكل ان مستوى التعليمي بالنسبة لكل من المستوى الثانوي تتراوح الى 17 اما بالنسبة لتقني سامي فهي 23 والمستوى الجامعي تتراوح في 50 والدراسات العليا 10 وذلك راجع تزايد خريجي الجامعات.

الجدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	11	27.5%
من 5 إلى 10 سنوات	11	27.5%
من 11 إلى 16 سنة	15	37.5%
من 16 فما فوق	3	7.5%
المجموع	40	%100

الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

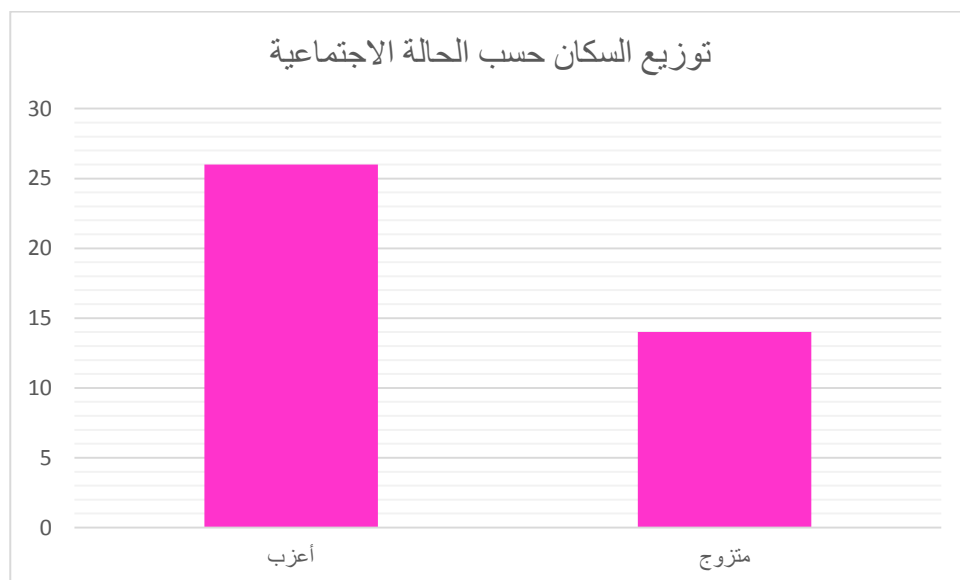


من خلال الجدول رقم (04): رقم 03 والشكل أعلاه نلاحظ أن خبرة معظم عمال بلدية زمورة تتراوح بين 5 سنوات إلى 16 سنة وهذا راجع إلى مرحلة الإدماج لحاملي الشهادات التي شهدتها معظم المؤسسات الجزائرية في سنة 2019.

الجدول رقم (05): الحالة الاجتماعية:

النسبة المئوية	التكرار	الحالة الاجتماعية
65%	26	أعزب
35%	14	متزوج
100%	40	المجموع

الشكل رقم (07): الحالة الاجتماعية:



نلاحظ من خلال الجدول رقم (05): والشكل ان أكبر فئة في بلدية برج زمورة هي العزاب (الشباب) يمكن ان يكون متعلقا بالتزاماتهم المحدودة المتعلقة بالأسرة مما يتيح لهم المزيد من الوقت والطاقة والتركيز على مسيرتهم المهنية والعزاب قد يجدون أيضا فرصا أكبر للانخراط في فرص العمل المتاحة كالأعمال الحرة والتجارة وغيرها

تحليل أداة الدراسة:

تم توزيع 40 استمارة على عمال المصلحة البيومترية ومصلحة التجهيز والاستثمار ومصلحة الإدارة والمالية من أجل الحصول على نتائج تحقق أهداف الدراسة.

(1) - تحليل الجزء الأول للاستبيان

✓ حيث يناول هذا الجزء 5 أسئلة هدفها قياس مدى امتلاك بلدية زمورة للمعدات

والوسائل الإلكترونية اللازمة.

الجزء الأول: البنية التحتية للإدارة الإلكترونية في المؤسسة

الرقم	العبارة	نعم	لا	النسبة المئوية الأكثر	المجموع
01	هل تتوفر اجهزة الحاسوب اللازمة للأداء عمل المؤسسة	36	4	90%	40
02	هل تقوم المؤسسة باستخدام اجهزة ذات تقنيات عالية وحديثة للاستفادة من المعلومات والقيام بالعمل بأعلى مستوى من الفعالية والدقة	32	8	80%	40
03	هل البرمجيات المستعملة تتوافق مع طبيعة العمل المطلوب انجازه على مستوى المؤسسة	29	11	72.5%	40
04	هل تتوفر مؤسستك على عدد كاف من الحواسيب والعتاد الإلكترونية اللازم للقيام بالمهام	34	6	85%	40
05	هل تعتمد مؤسستك على البرمجيات الحديثة في ادارة قواعد البيانات	31	9	77.5%	40

من خلال تحليل نتائج الجزء الأول من الاستبيان التي تناول مدى توفر الإمكانيات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في بلدية زمورة وحسب إجابة العينة الدراسة نجد أن البلدية توفر أجهزة اللازمة لأداء عمل المؤسسة.

الجزء الثاني: مساهمة الإدارة الإلكترونية في خلق الثروة

الرقم	العبارة	نعم	لا	النسبة المئوية الأكثر	المجموع
06	هل تساهم تقنيات الإدارة الإلكترونية في مؤسستك في خلق الثروة	25	15	62%	40
07	هل هناك تطبيقات الكترونية تساعد على ذلك	30	10	75%	40
08	هل تساهم مصادر خلق الثروة في التنمية المحلية في بلديتك	31	9	77%	40
09	هل الموارد المالية لبلديتك كافية لتمويل التنمية المحلية	12	28	70%	40

من خلال أسئلة الجزء الثاني من الاستبيان نلاحظ شبه إجماع حول الدور المهم الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في خلق الثروة في بلدية برج زمورة حيث نجد أنها في خلق الثروة على مستوى البلدية، والمساعدة على قيام تنمية محلية في مستوى تطلعات المواطنين. إلا أنه في المقابل نجد أن الموارد المالية للبلدية غير كافية إذ لابد من إيجاد طرق ووسائل فعالة من أجل توفير الموارد المالية الكافية التي تمكنها من إنجاز مشاريع تنموية تخدم مواطني البلدية وتلبي احتياجاتهم وتستجيب لانشغالاتهم .

المبحث الثالث: الاستنتاجات والاقتراحات

المطلب الاول: الاستنتاجات

من خلال قيامنا بدراسة حالة على مستوى بلدية برج زمورة في موضوع الادارة الالكترونية ودورها في خلق الثروة توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

✓ ان وزارة الداخلية والجماعات المحلية قامت بمجهودات كبيرة وضخت مبالغ مالية معتبرة من اجل توفير الوسائل والتطبيقات والاجهزة الالكترونية الحديثة بغية تطوير الادارة الالكترونية وتوفير الظروف المناسبة للقيام بالخدمات العمومية على اكمل وجه ممكن.

✓ تميل البلدية إلى التركيز أكثر على الجانب التقني وتجاهل الجانب البشري من التطوير، وهو ما يعيق تطوير مفهوم الإدارة الإلكترونية بشكل شامل.

✓ من ناحية أخرى، أظهرت دراسة في بلدية برج زمورة أن البلدية لم تنتقل بعد بشكل كامل إلى الإدارة الإلكترونية، ولكن النتائج الإيجابية لهذا النهج واضحة. فقد ساعدت الإدارة الإلكترونية في توفير خدمات إدارية مرنة للمواطنين، وتقليل الوقت والجهد المطلوب، والاستجابة السريعة لاحتياجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت في الحد من بعض الآفات الاجتماعية مثل البيروقراطية والتزوير من خلال تبني نظام بيومتری لتحقيق مزيد من الكفاءة والشفافية.

✓ من خلال هذه الدراسة اتضح لنا ان لادارة الالكترونية دور مهم في خلق الثروة على مستوى مؤسسة البلدية من خلال وجود تطبيقات واليات تساعد على تحصيل الموارد الذاتية والجبائية للبلدية.

المطلب الثاني: الاقتراحات والسيناريوهات المستقبلية:

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها هناك العديد من الاقتراحات والسيناريوهات المستقبلية يمكن ان تساعد على حل مشاكل الادارة الالكترونية حيث تكون هذه الاخيرة ركيزة اساسية لخلق الثروة في ادارة الجماعات المحلية وهي كالآتي :

✓ ان نجاح مشرو البلدية الالكترونية خصوصا وخلق الثروة على مستوى البلدية لا يتحقق الا من خلال تدريب العاملين لكيفية استخدام اليات الادارة الالكترونية باحترافية وبالتالي تقديم الخدمة بجودة عالية.

✓ اهتمام مصالح الجماعات المحلية بالمواطنين من خلال التعامل معهم باحترافية بغية إعادة نشر الثقة التي فقدها المواطن من خلال الإدارة التقليدية ولا يكون هذا من خلال العمل الشفاف لجميع طالبي الخدمات دون محاباة باستعمال اليات وتقنيات الإدارة الالكترونية في ادارتها.

✓ الاسراع في إتمام مشروع البلدية الالكترونية من خلال اتمامها الكترونيا للخدمات التي لم تفرها بعد والمسندة الى البلدية إنجازها كاستخراج الوثائق عن طريق الانترنت دون تحمل عناء المواطن التنقل للبلدية، اضافة الى تطوير البنى التحتية وذلك على الأقل بالرفع من قوة تدفق الأنترنت.

✓ ضمان حماية المعلومات الالكترونية وايجاد حلول لكل المشاكل والمعوقات التي لها علاقة بتلك الحماية

✓ تبسيط إجراءات الربط والتحصيل، وتوفير إدارة مالية على درجة عالية من الكفاءة والأمانة، وعدم المغالاة في أسعار الضرائب

- ✓ الإدخال التدريجي للميزانية الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية.
- ✓ تحسين مردودية الجباية المحلية عن طريق تبسيط النظام الضريبي المحلي.
- ✓ تعاون أفضل ما بين المصالح الضريبية ومصالح الإدارات المحلية.
- ✓ يجب تعزيز مدا خيل البلدية الذاتية من أجل ميزانية أكثر إستقلالية وتلبي إحتياجات مواطنيها بما يحقق التنمية المحلية.
- ✓ الإهتمام بالمداخيل الذاتية من خلال تهمين الممتلكات، نواتج الإستغلال وتحصيل أمثل للموارد الجبائية من أجل ميزانية متوازنة وغير عاجزة .
- ✓ فتح مكتب أو مصلحة تعمل على متابعة الإيرادات الجبائية والتنسيق مع مختلف مصالح ذات صلة لإستغلال أمثل للموارد الجبائية.

خلاصة الفصل الثاني :

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بلدية برج زمورة ، قدمنا فيها لمحة تاريخية عن البلدية ومن ثم تطرقنا الى عينة البحث وعرضنا النتائج وقمنا بتحليلها وقدمنا استنتاجات الدراسة التي تحصلنا عليها وفي الاخير قدمنا بعض الاقتراحات والسيناريوهات المستقبلية التي يمكن ان تضيف الى موضوع الادارة الالكترونية قيمة مضافة في مجال البحث

العلمي

الختمة

الخاتمة:

إن مشروع بناء الإدارة الالكترونية يتمحور حول فكرة أساسية مفادها الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصال والتحضير اللازم للعنصر البشري وربط المواطن والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني بنسق الكتروني موحد يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف جميعا بالسهولة والسرعة اللازمة مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف.

إن الإدارة الالكترونية إدارة بلا ورق، إدارة بلا مكان، إدارة بلا زمان، وتهدف إلى تقديم الخدمة العمومية للمواطنين وتحقيق الرفاهية، ومن جهة ثانية تحقق هذه الإدارة الشفافية والقضاء على كل مظاهر الفساد، ولكن يجب رفع البيروقراطية الالكترونية، لأن كل من يتحكم بذلك هو العنصر البشري الذي ينبغي ان يساهم في رفع قدرات دولته، وان يكون فعالا وصانعا للقرار لا معرقلا لمسارات التحول نحو الافضل.

كما ان للإدارة الالكترونية دور فعال في خلق الثروة على مستوى الجماعات المحلية وخاصة فيما تعلق بالتنمية المحلية، حيث تسعى الحكومة الجزائرية الى تحقيق هذا الهدف وهذا لا يتأتى الا من خلال وجود موارد مالية كافية تمكنها من خوض مسار التنمية المحلية وهذا بالاعتماد على مواردها الذاتية، وتشجيع الاستثمار المحلي من اجل خلق الثروة تمكن ادارة الجماعات المحلية من انجاز مشاريع تنمية تلبى احتياجاتها وتتكفل بانشغالات مواطنيها وتساعد على ترقية الاقتصاد الوطني. كما يعتبر التمويل المحلي أساس تخطيط السياسات التنموية وتحويلها إلى أهداف تحقق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحلية وترتبط أهمية التمويل

بدرجة تنوع مصادر التمويل الخاص بالبلدية كونها الوحدة الأكثر تجسيدا للامركزية الإدارية وتتميز بمرونة التحصيل وبذلك تستطيع القيام بصلاحياتها المختلفة بنوع من الاستقلالية في التسيير .

لقد أثبتت مصادر التمويل الجبائية التقليدية محدوديتها والتي أصبحت بالكاد تواكب ضروريات الإنفاق المحلي، ومنه فالإيرادات غير الجبائية التي باتت تشكل التحدي المفروض على البلدية وذلك لإعادة النظر فيه لإنعاش التمويل المحلي.

أمام هذا العجز التمويلي، فما على البلدية إلا خوض معترك جديد كفاعل اقتصادي تفرضه طبيعة المرحلة الحالية المتمثلة في ترقية الاستثمارات المنتجة التي تخلق الثروة ومناصب شغل وإنتاج متنوع مع ترشيد النفقات المحلية واقتصارها على النفقات الضرورية باستحداث آليات محلية لتحسين الجباية المحلية تقابلها تفعيل من قدرة المنظومة المالية المصرفية وتعزيز التنافس التنموي والتضامن بين الأقاليم المحلية.

من خلال ما تم ذكره في هذا العمل نجد هناك عدة توصيات يمكن ان تساهم في تفعيل الادارة الالكترونية ودورها في خلق الثروة من خلال النقاط التالية:

01/ تبسيط الاجراءات المعقدة التي تؤخر عملية الانتقال نحو الادارة الالكترونية .

02/ تأسيس بنية تحتية حديثة للاتصالات والمعلومات على مستوى الدولة .

03/ وضع التشريعات والقوانين اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية .

04/ الاكثار من الدورات التكوينية في مجال الادارة الالكترونية ووضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك .

05/ نشر الثقافة الالكترونية بدءا من تدريس كفايات استعمال الحاسوب .

06/ تخصيص ميزانية كفيلة بتصميم وتطوير برامج ومشاريع الادارة الالكترونية في البلديات .

07/ يجب التفكير في الانتقال من البلدية الالكترونية الى البلدية الذكية .

08/ الاستفادة من الدراسات الاكاديمية والبحوث العلمية والجامعية خاصة ذات الصلة وتجسيدها ميدانيا وتأطيرها من طرف جميع الكفاءات التي يمكنها المساهمة بالأفضل في مجال الاستغلال الامثل للممتلكات البلدية وجلب مداخيل جديدة او اضافية لها .

09/ الاستفادة من اتفاقيات التوأمة بين البلديات واستغلالها في هذا الاطار والحرص على تنويعها وتوسيعها .

10/ لابد من انفتاح البلدية على المحيط من خلال فتح للمبادرات الفردية الداخلية والخارجية بتقديم الاقتراحات والتجارب في مجال الاستثمار والاستغلال الامثل لممتلكاتها .

11/ الخروج من التطبيق القديم لإدارة البلدية من بلدية تمثل عبئ على الدولة نحو بلدية تستثمر في مشاريع منتجة .

12/التوجه نحو المشاريع المدرة للمداخيل والترشيد قدر الامكان من نفقات قسم التسيير وتوجيه الجزء الموفر لتمويل قسم التجهيز والاستثمار .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ/ الكتب:

01- كورتيل فريد، آسيا تيش سليمان، الإدارة الإلكترونية، جامعة سكيكدة، م م ز ناشرون وموزعون، 2015.

02- الحيت احمد فتحي، مبادئ الإدارة الإلكترونية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015 .

03- ممدوح خالد ابراهيم، الإدارة الإلكترونية، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2010 .

04- كولار مصطفى، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، قسنطينة، الفا للوثائق، 2019 .

05- سمير محمد احمد، الإدارة الإلكترونية، الاردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة .

06- مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، عمان، دار الثقافة للاعلام والنشر والتوزيع، 2014.

07- بوحوش عمار ، محمد محمود الذنبيات ، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .

ب/ المجلات:

01- فقاير فيصل، واقع وتحديات التوجه نحو مفهوم المرفق العام في الجزائر: مشروع البلدية الإلكترونية - نموذجا -، المجلد 9، العدد 1 (فيفري 2021): 16-26.

- 02- شليحي طاهر، رحية قريني، الادارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات: عرض مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر، المجلد 3، العدد 2(2019): 187-190.
- 03- رابحي لخضر، عائشة لكحل، الادارة الالكترونية كآلية من آليات التنمية الادارية، العدد 3 (2016): 242 - 249.
- 04- مرزوقي مرزوق، مروى رضاني، كريمة بوقرة، آليات تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر - تجارب دولية وعربية -، المجلد 5، العدد 2 (2021): 115-117.
- 05- بلحري نوال، دور البلدية الالكترونية في ترقية الخدمات العمومية الالكترونية في الجزائر(2010-2022): بلدية ترعي باينان بولاية ميللة انموذجا، المجلد 17، العدد 1 (2022) .
- 06- فريحة رمزي بهاء الدين، الادارة الالكترونية واسلوب الادارة بالاهداف، المجلد 56، العدد 1 (2019): 144-156.
- 07- تبون عبد الكريم، الادارة الالكترونية الالهية والمتطلبات، المجلد 10، العدد 2 (2021): 391-403.
- 08- قاشي علال، جيلالي عشير، اهمية الادارة الالكترونية في تقديم الخدمة العمومية في سياق قواعد قانونية منظمة لذلك، المجلد 7، العدد 2 (2021): 89-91.
- 09- ابو الريحان فاروق، نحو ادارة الكترونية متكاملة، المجلد أ، العدد 48 (2017): 137-138.

- 10- حريزي زكرياء، الديمقراطية التشاركية وخلق الثروة - دراسة حالة في المفاهيم والعلاقة -، المجلد 7، العدد 2 (2024): 37-38.
- 11- حبالى دحو، محمد خداوي، استقلالية القرار التنموي للجماعات المحلية كآلية لخلق الثروة المحلية - الحالة الجزائرية نموذجا -، المجلد 9، العدد 2 (2020): 13-14
- 12- برونو نور الهدى، آليات توزيع وترقية مصادر التمويل المحلي للبلدية بالجزائر وتحدياته، المجلد 9، العدد 2 (2018): 319-329.
- 13- بورزق احمد، أهم الموارد المالية البلدية في الجزائر من خلال قانون البلدية 10-11 ودورها في التنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة، الجزائر: 58-64 .
- 14- برادشة فريد، دور القيادة في الجماعات المحلية في الجزائر: مدخل عملية خلق الثروة، المجلد 7، العدد 2 (2024): 12-14.
- 15- بن ناصر وهيب، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، العدد 6: 91-96.
- 16- بوساق كريمة، ليلي مطالي، صناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، اليوم الدراسي حول: اصلاح المالية المحلية: مشاكلها تحدياتها وآفاقها، (2018): 5-6.
- 17- قلش عبد الله، مدخل للعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،: 23-25

ج / الرسائل:

1- قادة دليلية، الادارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية -دراسة حالة وزارة

الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر -، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير

تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم

التسيير، جامعة الجزائر.

2- محمدي صبيحة، تسيير الموارد المالية للجزائر - واقع وآفاق -، اطروحة لنيل شهادة

الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013 .

3- كيلاي عواد، تمويل الجماعات المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون

العام في اطار مدرسة دكتوراه تخصص: قانون الادارة العامة، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016-2017.

هـ / الجريدة الرسمية :

1-الجريدة الرسمية (2011): "المادة 5 - 57 - 166 - 171 من قانون رقم 10-11"،

العدد37.

و/ المواقع الالكترونية:

1- <https://mawdoo3.com/>

2- <https://hbrarabic.com>

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

الإهداء

مقدمة أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

تمهيد: 12

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية..... 13

المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية..... 13

المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية..... 16

المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية (اسباب التحول، المتطلبات والمعوقات)..... 27

المطلب الاول: اسباب التحول الى الإدارة الإلكترونية: 27

المطلب الثاني: متطلبات التحول الى أسلوب الإدارة الإلكترونية..... 33

المطلب الثالث: معوقات الإدارة الإلكترونية..... 40

المبحث الثالث: مفهوم خلق الثروة..... 44

المطلب الاول: تعريف خلق الثروة:..... 44

48.....	المطلب الثاني: انواع الثروة وعناصرها:
50.....	المطلب الثالث: مصادر خلق الثروة:
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية (دراسة حالة بلدية برج زمورة)	
71.....	تمهيد:
72.....	المبحث الأول: منهجية الدراسة:
72.....	المبحث الثاني: بطاقة معلومات حول بلدية حول بلدية برج زمورة.....
77.....	المبحث الثاني: مجتمع وعينة البحث
89.....	المبحث الثاني: عرض وتحليل ومناقشة النتائج
89.....	المطلب الاول: عرض النتائج وتحليلها
96.....	المبحث الثالث: الاستنتاجات والاقتراحات
96.....	المطلب الاول: الاستنتاجات
97.....	المطلب الثاني: الاقتراحات والسيناريوهات المستقبلية:
100.....	الخاتمة.....
101.....	الخاتمة:.....
104.....	قائمة المراجع.....
109.....	فهرس المحتويات

112..... فهرس الجداول

112..... فهرس الأشكال

113..... قائمة المختصرات:

117..... ملخص:

117..... : Summary

فهرس الجداول

- الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس: 89
- الجدول رقم (02): توزيع السكان حسب السن: 90
- الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي: 91
- الجدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية: 92
- الجدول رقم (05): الحالة الاجتماعية: 93

فهرس الأشكال

- الشكل رقم (1) : الحدود القليمية لبلدية برج زمورة 76
- الشكل رقم (2) : الهيكل التنظيمي لبلدية برج زمورة 77
- الشكل رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس: 89
- الشكل رقم (04): توزيع السكان حسب السن: 90
- الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي: 91
- الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية: 92
- الشكل رقم (07): الحالة الاجتماعية: 93

قائمة المختصرات:

المختصر باللغة العربية	المختصر باللغة الفرنسية	المختصر
الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'activité professionnelle	PAT
الرسم على النشاط الصناعي والتجاري	Taxe sur l'activité industrielle et commercial	CIAT
الرسم على الزيوت والمواد الصيدلانية	Taxe sur les huiles et les produits pharmaceutiques	CNAT
الضريبة على الدخل	Impôt sur le revenu	IRG
الضريبة على ارباح الشركات	Impôt sur les bénéfices des sociétés	IBS
الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la valeur ajoutée	TVA
صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.	La Caisse de solidarité et de garantie des collectivités locales.	CSGCL
المخطط البلدي للتنمية.	Plan Communal de Développement .	PCD

الاستبيان :

الجزء الاول: المعلومات الشخصية

○ الجنس :

انثى

نكر

○ السن :

- من 20 الى 30 سنة

- من 31 الى 40 سنة

- من 41 الى 50 سنة

- من 51 سنة فما فوق

○ المستوى التعليمي :

دبلوم مهني

ثانوي

دراسات عليا

جامعي

○ الخبرة المهنية :

من 5 الى 10 سنوات

اقل من 5 سنوات

من 16 سنة فما فوق

من 11 الى 16 سنة

○ الحالة الاجتماعية :

اعزب

متزوج

الجزء الثاني: مدى امتلاك البلدية للإمكانيات اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية

○ هل تتوفر اجهزة الحاسوب اللازمة لآداء عمل المؤسسة

نعم لا

○ هل تقوم المؤسسة باستخدام اجهزة ذات تقنيات عالية وحديثة للاستفادة من

المعلومات والقيام بالعمل بالعمل بأعلى مستوى من الفعلية والدقة ؟

نعم لا

○ هل البرمجيات المستعملة تتوافق مع طبيعة العمل المطلوب انجازه على مستوى

المؤسسة ؟

نعم لا

○ هل تتوفر مؤسستك على عدد كاف من الحواسيب والعتاد الإلكتروني اللازم للقيام

بالمهام ؟

نعم لا

○ هل تعتمد مؤسستك على البرمجيات الحديثة في ادارة قواعد البيانات ؟

نعم لا

الجزء الثالث :مدى لتطبيق الادارة الالكترونية في خلق الثروة

○ هل تساهم تقنيات الادارة الالكترونية في مؤسستك في خلق الثروة ؟

نعم لا

○ هل هناك تطبيقات الكترونية تساعد على ذلك ؟

لا

نعم

○ هل تساهم مصادر خلق الثروة في تحقيق تنمية محلية في بلديتك ؟

لا

نعم

○ هل الموارد المالية لبلديتك كافية لتمويل التنمية المحلية ؟

لا

نعم

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور الادارة الالكترونية في مؤسسة البلدية ودورها في خلق الثروة، حيث تعتبر الادارة الالكترونية من اهم الاولويات التي تسعى الى تحقيقها دول العالم والجزائر بصفة خاصة، ومساعدة هذه الاخيرة في خلق الثروة وايجاد موارد جديدة تمكنها من تحقيق التنمية المحلية، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ميدانية على مستوى بلدية برج زمورة، وبرزنا الامكانيات المتاحة سواء الامكانيات المادية من تجهيزات الكترونية حديثة او من خلال الامكانيات البشرية الموجودة على مستوى البلدية ومدى مساهمة هذه التكنولوجيات في الخدمة العمومية وفي ايجاد موارد جديدة تستفيد منها البلدية خدمة وتلبية لاحتياجات مواطنيها.

الكلمات المفتاحية: الادارة الالكترونية؛ البلدية؛ خلق الثروة

Summary:

This study aims to highlight the role of electronic administration in the municipal institution and its role in wealth creation. Electronic administration is considered one of the most important priorities pursued by countries around the world, particularly Algeria, to assist in wealth creation and finding new resources that enable local development. We employed the descriptive-analytical method through a field study at the level of the municipality of Bordj Zemoura. We highlighted the available resources, whether material resources such as modern electronic equipment or human resources at the municipal level, and the extent to which these technologies contribute to public service and finding new resources that benefit the municipality in serving and meeting the needs of its citizens.

Key words: Electronic administration; Municipality; Wealth creation.